الموقف الفرنسي والألماني: خرافة "الهمّ المزدوج"

مقدمة:

"**أوروبا والعالم العربي + الشرق الأوسط هما وحدهما شركاء التاريخ البشري الفعّال؛ هما فرسا رهان التاريخ والحضارة، والسياحة والاستراتيجية، والدين والصراع والسلم والحرب. وإذا كان هناك تنافس وصراع؛ فهذا إنما يؤكد الندية، وأنهما فرسا رهان. وإذا كانت أوروبا تنكر هذا ولا تراه؛ فهذا عمى ألوان... من هنا يجب ألا ننفصل عن أوروبا، باعتبارنا وحدنا الأعرق والأقوم والأكثر أصالة وقرابة وقربًا؛ في عالم إما قديم ولكنه معزول تمامًا كالمجهول (الشرق الأقصى) وإما جديد محدث طارئ (أمريكا). وكما يتقارب الأوروبيون أنفسهم داخل أوروبا بعد صراعات ألفية رهيبة، وذكريات مريرة؛ فإن الدور ينبغي أن يأتي على أوروبا مع العرب والمشرقيين (الشرق الأوسط).. لمصلحة الطرفين؛ ذلك على الأقل لإحداث التوازن ضد القادمين الجدد الذين يهددون كلا الطرفين، وخاصة الطغيان والهيمنة الأمريكية المجنونة**"[1]. د. جمال حمدان.

مثلما اتهم الدكتور جمال حمدان أوروبا –فيما مضى– "بعمى الألوان" إذا كانت لا تدرك أن مستقبل مصالحها لن يكون إلا مع العرب والمشرقيين؛ اتهم المفكر والدبلوماسي الفرنسي إيريك رولو –في هذه اللحظة وبعد مرور عام على احتلال العراق– العرب بـ"فقدان البصيرة" إذا كانوا يشكِّكون في قدرة أوروبا على تحدي الولايات المتحدة، وهو لم ينفِ ذلك عن بعض الأوروبيين الذين يعتقدون أن فرنسا وحلفاءها كانوا مخطئين في معارضتهم للقرار الأمريكي بغزو العراق؛ حيث أكد في لقاء له يوم ٨ أبريل ٢٠٠٤ أن من يؤيد أمريكا منهم لم يدرك بعد أن الحرب الباردة قد انتهت، وأن التضامن غير المشروط مع واشنطن ليس عديم المعنى فحسب، بل هو أيضًا ضار بالمصالح المحددة للقارة القديمة (أوروبا)[2].

إن المشكلة الحقيقية –في تصور الباحثة وكما أشار الدكتور حامد ربيع في إحدى محاضراته[3]– ليست في إدراك الأوروبيين أو العرب لحقيقة العلاقة بين كل منهما وبين الولايات المتحدة أو لما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة، ولكنها – على الأرجح– تكمن في **الإرادة الذاتية** للحكومات العربية الناتجة في الأساس عن إرادة شعوبها، والتي تساهم أيضًا بشكل كبير في تشكيل إرادة الحكومات الأوروبية، بل وفي تشكيل القرار الدولي والتحكم في أبعاد الصراع بين القوى العظمى. وليست هذه الإرادة إرادة للفعل الإيجابي فحسب، بل إرادة للإدراك السليم

أيضًا، وهو ما تجلى عبر مراحل الأزمة العراقية الراهنة.

كانت المسألة العراقية بمثابة فرصة العرب الأخيرة أمام أوروبا –وعلى الأخص فرنسا– للحفاظ على العلاقات بينهما؛ من خلال تبني أغلب الحكومات العربية –على الأقل– إن لم تكن كلها موقفًا **جماعيًا** قويًا مناهضًا لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر، ورفض الحرب على العراق بشتى الوسائل الممكنة؛ وهو ما لم يحدث. وقد ضاعت الفرصة؛ حيث كان موقف فرنسا وألمانيا وروسيا الرافض لهذه الحرب –بصرف النظر عن الدوافع ومدى المصداقية– أقوى من موقف أي دولة عربية أخرى رافضة هي أيضًا للحرب، ولكن على استحياء شديد. ولم يَنتُج هذا الموقف –كما تعلم أوروبا جيدًا– عن ضعف أو قلة حيلة؛ وإنما عن إرادة قوية في أن تسير الأمور كما تسير، ليس لصالح أحد إلا إسرائيل والولايات المتحدة، ومن يتقلدون –صوريًا– زمام الحكم في الدول العربية. ومما يزيد المشكلة حدة وخطورة هو استبداد هذه الحكومات العربية؛ لأنه يؤثر سلبًا على إرادة الأمة، ويحول ميلها الطبيعي –كما يقول عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"– من طلب الترقي إلى طلب التسفُّل؛ بحيث لو دُفِعت إلى الرفعة لأبت وتألمت كما يتألم الأجهر من النور[4]. ومع اختفاء الإرادة العربية الإيجابية حكومةً وشعبًا، تحول العالم العربي إلى موضوع للتعامل فقط؛ أي أحد أهداف القوى الدولية، دون أن يكون أيضًا طرفًا في التعامل في السياسة الدولية.

وبالتالي فإن الحديث عن إمكانية وقوع انشقاق أوروبي/أمريكي مستقبلي، أو حتى الحديث عن وجود تحالف فرنسي/ألماني –مثلاً– مستقل عن الولايات المتحدة أو معادٍ لها في هذه المرحلة الراهنة، أو حتى الحديث عن قرب تبلور قطب أوروبي جديد قادر على أن يلعب دورًا سياسيًا مستقلاً على الساحة الدولية، ليس أمرًا سابقًا لأوانه كما يدعي البعض[5]، ولكنه أحد أمرين:

1- إما أنها كانت مجرد فكرة (لدى أصحاب القرار السياسي في أوروبا) ومضت إلى حال سبيلها دون أن تدخل حيز التنفيذ؛ نظرًا لثبوت عدم جدواها، وظهور طرق أقصر يمكن سلوكها للوصول إلى الأهداف المنشودة؛ وهو ما ترتب عليه تغيير في الحسابات –إرادي وجبري في ذات الوقت– أدى بدوره إلى تغيير في السياسات.

2- وإما أنه أمر لن يتحقق أبدًا بهذا الشكل؛ فقد ينبئ المستقبل بميلاد قطب أوروبي جديد؛ ليس بهدف

التعاضد مع العالم العربي، ولكن بهدف التعامل مع الولايات المتحدة ومشاركتها في المعادلات الدولية الصعبة على قدم المساواة. وبالتالي تُضرب آمالُ مَنْ يطمحون في ذلك –سواء من أبناء الأمة الإسلامية أو حتى من الأوروبيين– في مقتل؛ حيث كان هذا القطب الأوروبي المنافس للقطب الأمريكي هو الأمل الوحيد –للأسف– الذي يبشر بمشروع أوروبي للمنطقة، يساعد العالم العربي على تجاوز أزماته أيًّما كانت الوسيلة؛ وفق ما يراه البعض متمشيًا مع مصلحة العالم العربي من وجهة نظر معينة. أما عن المصلحة الأوروبية؛ فهناك وجهة نظر أخرى تؤيد تقوية العلاقات الأوروبية/العربية على حساب العلاقات الأوروبية/الأمريكية، والحجة في ذلك أن وزن مصالح أوروبا مع العرب أثقل في الميزان من مصالحها مع الولايات المتحدة[6].

ما سبق ليس إلا نتيجة غامضة تحتاج إلى أدلة دامغة وتوضيح سوف تظهرهما الدراسة التالية، التي تسعى بالأساس إلى رصد الموقفين الفرنسي والألماني الرسميين من الأزمة العراقية، وذلك بالإجابة عن مجموعة **الأسئلة الآتية:**

1- ما موقف فرنسا وألمانيا الرسمي من الأزمة العراقية عبر مراحلها الثلاث المختلفة:

- **مرحلة ما قبل الحرب:** وهي مرحلة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل والتهديد بالحرب، والتي امتدت من منتصف سبتمبر 2002 إلى 19 مارس 2003.
- **مرحلة الحرب:** والتي امتدت من 20 مارس إلى الأول من مايو 2003[7].
- **مرحلة ما بعد الحرب:** وهي الفترة الممتدة من الثاني من مايو 2003 إلى 30 أكتوبر 2003 (أي مرحلة ما قبل إلقاء القبض على الرئيس العراقي صدام حسين في 13 ديسمبر 2003)؟

وسيتم رصد هذين الموقفين من حيث: إدراك كلتا الدولتين للأزمة والقضايا التي ارتبطت بهذا الإدراك، ثم الأدوات والسياسات المستخدمة في كل مرحلة.

2- ما ملامح التحول الذي طرأ على السياسة الفرنسية والألمانية إزاء قضايا العالم العربي والإسلامي من جانب، وإزاء الولايات المتحدة من جانب آخر، في ظل هذه الأزمة؟

3- كيف ظهر البعد الثقافي/الحضاري في الخطابين الرسميين الفرنسي والألماني؟ وما انعكاسات ذلك على طبيعة الدور المستقبلي للعالم العربي والإسلامي في تقوية العلاقات الأوروبية-العربية التي تضمن التوازن ما بين الشمال والجنوب من جانب، والشرق والغرب من جانب آخر؟

إن الحرب الأمريكية على العراق هي الحرب الثانية التي تقودها الولايات المتحدة بالتحالف مع بريطانيا ضد دولة إسلامية بعد أحداث ١١سبتمبر، تحت شعار محاربة الإرهاب والقضاء على معاقله، التي لا توجد حتمًا إلا بين المسلمين -من وجهة نظر الحكومة الأمريكية التي تجلت على مستوى الخطاب والفعل- حتى وإن كان جورج بوش قد نفى -عقب هذه الهجمات- علاقة الإسلام بالإرهاب. هذا، وقد كانت الحرب الأمريكية الأولى ضد نظام طالبان في أفغانستان. وبصرف النظر الآن عن شرعية هاتين الحربين أو عن علاقة العراق بأحداث ١١سبتمبر؛ تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من مرور أكثر من عامين على هذه الأحداث؛ لم تتخلص أوروبا (في عمومها) بعد من وطأة الهاجس الأمني الذي سيطر عليها بعد تلك الأحداث، وهي تغوص اليوم أكثر فأكثر في تشعباته حتى صارت لا ترى في العالم الإسلامي، سوى مصنع كبير للتطرف[8] لابد من القضاء عليه في عقر داره، وتعزيز الحواجز المنيعة لقطع الطريق أمام انتقال "العدوى" إليها، وأداتها لتحقيق ذلك في هذا الوقت هي الولايات المتحدة[9]، وذلك ما بُنيت عليه مواقف دولها الرسمية من الأزمة العراقية، وتسعى الدراسة إلى اختبار صحته من خلال تحليل نموذجين منها وهما فرنسا وألمانيا. وإن كانت هناك مواقف أخرى قِبَل المسلمين داخل أوروبا تلت هذه الأزمة تعد برهانًا أقوى على أن ما سبق هو بالتحديد الدرس الذي استفادته أغلب الدول الأوروبية -على الأقل على مستوى حكوماتها- من أحداث 11 سبتمبر، والتي من أمثلتها صدور قانون يمنع الحجاب في المدارس الرسمية الفرنسية وإمكانية تطبيق ذلك في كل الدول الأوروبية.

هذا، ويرجع اختيار فرنسا وألمانيا إلى إمكانية اعتبارهما محركيْ السياسة الأوروبية في هذه المرحلة الراهنة، وخاصة في ظل الاتحاد الأوروبي؛ كما يعتبر موقفهما الأخير إزاء الأزمة العراقية حلقة من حلقات مؤشرات التقارب بينهما. فمنذ توقيعهما (المستشار أيدناور من الجانب الألماني والجنرال ديجول من الجانب الفرنسي) على اتفاق التعاون طويل الأمد عام 1963 (المسمى بـ"معاهدة الإليزيه")، مرورًا بالوحدة الألمانية في

نوفمبر 1989 وحتى اللحظة الراهنة شهدت العلاقات الفرنسية-الألمانية تطورًا إيجابيًا ملحوظًا، كما لم يعد هناك مجال للعداء الموروث بينهما؛ فقد حرصت الدولتان على تقوية العلاقة بينهما بالسعي إلى غاية مشتركة؛ وهي أن تصبحا القائم الرئيس على البناء الأوروبي[10].

شهدت الأزمة العراقية شبه تطابق بين موقفي الدولتين حيالها، ولكن على الرغم من ذلك كان هناك ثمة اختلافات، اقتضى بيانها عرض كل موقف على حدة من خلال هذه الدراسة.

لقد أثار موقف الدولتين حيال الأزمة العراقية -خلال مراحلها الثلاث- جدلاً واسعًا وتساؤلات حول مدى مصداقية هذا الموقف، كما وصفه الكثير من المحللين السياسيين تارة بأنه غامض، وتارة بأنه مسرحية هزلية أو مجرد قول لا يصدقه عمل؛ وهو ما سيتم اختبار مدى صحته من خلال ما يلي:

أولاً- الموقف الفرنسي:

اعتمدت الدراسة في رصد الموقف الفرنسي الرسمي على تصريحات رئيس الدولة جاك شيراك[11]، ووزير الخارجية دو فيلبان[12]، بالإضافة إلى بعض تصريحات رئيس الوزراء رفاران.

١- مرحلة ما قبل الحرب:

تمهيدًا، لابد من إلقاء بعض الضوء على علاقة فرنسا بالأزمة العراقية في العشرية الماضية، والتي تزامنت مع العهد الاشتراكي في فرنسا، الذي تخللته فترات من التعايش بين اليمين واليسار. لقد كان الطابع السائد للسياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية/الإسلامية خلال العقدين الماضيين هو تطبيع العلاقة مع الأنظمة، خاصة ذات التوجهات العلمانية. وكان أكثر الداعين لهذا التوجه "جون بيير شوفانمان" (وزير الدفاع الفرنسي في عهد ميتران، ووزير الداخلية في فترة شيراك الأولى، وهو صاحب تيار سياسي يتبنّى العلمانية الجمهورية)، وهو الذي طوّر العلاقات الفرنسية-العراقية بعد أن وجد في النظام العراقي العلماني السد المنيع أمام ما يسمّى بالأصولية.

لكن الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس 1990 غيَّر معايير التعامل مع النظام العراقي. فلم يعد البعد الأيديولوجي هو المحدِّد؛ فكان لابد على فرنسا أن توازن في استراتيجيتها بين الأيديولوجيا والمصالح بحكم موقعها الدولي (كعضو دائم في مجلس الأمن) وقطبيتها الأوروبية -بما يضمن حضورها في منطقة بالغة التعقيد- عن طريق انتهاج سياسة "ملء الفراغ"، و"مسك العصا من وَسَطها"،

والضغط من أجل ألا تكون على هامش القرار الدولي.

في هذا الإطار؛ شاركت فرنسا في عهد الرئيس فرانسوا ميتران في "عاصفة الصحراء" بـ(250) ألف جندي؛ الأمر الذي دعا شوفانمان إلى الاستقالة احتجاجًا على مشاركة فرنسا في ضرب العراق. ثم جاءت تداعيات الحرب، ومن أخطرها فرض عقوبات على العراق؛ اتُخذت كغطاء لاستكمال ضرب ما تبقى من البنية العسكرية العراقية. وتحولت هذه العقوبات إلى سيف مسلَّط على الشعب العراقي الذي عانى الحصار أكثر من عقد. وكان الموقف الفرنسي متأرجحًا بين المطالبة برفع الحصار وإنهاء العقوبات من جهة، ودعوة العراق للتعاون مع لجان تفتيش الأسلحة من جهة أخرى.

وخلال السنتين الأخيرتين، دخل عاملان جديدان مؤثران في السياسة الخارجية الفرنسية؛ أولهما- أحداث سبتمبر 2001، وثانيهما- التحول السياسي في فرنسا.

فقد أدخلت أحداث سبتمبر العالم في دوّامة ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، بزعامة الولايات المتحدة التي تسعى جاهدة لجرّ حلفائها المترددين. وكان الموقف الفرنسي يجمع بين الموافقة المبدئية على محاربة الإرهاب، والتحفظ على الأسلوب الأمريكي في معالجة هذا الملف، وخاصة استهداف المدنيين بحجة القضاء على جيوب الإرهاب. ومن القضايا التي أثارت حفيظة الفرنسيين حشر "طالبان" ونظام "صدام" في سلة واحدة من قبل الإدارة الأمريكية، وإصرار هذه الأخيرة على ضرب العراق بقرار منفرد. ووجدت هذه السياسة معارضة شديدة من الحكومة الفرنسية الاشتراكية السابقة[13]: (حكومة جوسبان).

فقد هاجم فيدرين -وزير الخارجية ساعتها- في مقابلة إذاعية أجريت معه في 2002/2/6، الأسلوب التبسيطي الذي تتعامل به الإدارة الأمريكية مع مشكلات العالم؛ بحيث تُرجِع كل هذه المشكلات إلى الإرهاب. كما عبَّر فيدرين عن قلقه من احتمال استهداف إدارة بوش للعراق الذي صنَّفه الرئيس الأمريكي ضمن ما أسماه "بمحور الشر".

وردَّ وزير الخارجية الأمريكي كولن باول على انتقادات فيدرين بالتشكيك في دعم فرنسا للحرب ضد الإرهاب، واتهم الوزير الفرنسي شخصيًا بالخروج عن طوره. وقامت وزارة الخارجية الأمريكية باستدعاء السفير الفرنسي لدى واشنطن، وطالبته بتفسيرٍ لتصريحات وزير الخارجية.

وقوبل الرد الأمريكي بهجوم جديد من قبل وزير التعاون الخارجي شارل جوسلان على السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث وصف أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع العالم الخارجي بـ"دبلوماسية تكساس"، وقال: "**إن العلاقات الدولية يجب أن يحكمها القانون لا القوة**". وقال جوسلان -في تصريح نقلته "صحيفة الشرق الأوسط" الصادرة في لندن-: "**إن الخطورة تكمن في محاولة الولايات المتحدة تبرير استخدامها المفرط للقوة بعد أحداث سبتمبر بحقها في الدفاع عن نفسها**". وحذر جوسلان واشنطن من مغبة استهداف العراق عسكريًا، وحثها على التشاور مع الدول الحليفة لها، وعدم التصرف بطريقة انفرادية. وقال الوزير الفرنسي: "**إن الاتصالات التي أجرتها باريس مع قادة دول الخليج أظهرت قلقهم من شيوع عدم الاستقرار في المنطقة**". وحث جوسلان حكومة بغداد من جانب آخر على الموافقة على عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة لممارسة مهام عملهم في العراق تفاديًا لاحتمالات اندلاع حرب جديدة.

وهذه الدعوة للعراق دليل على أن الخطاب المتحدي للهيمنة الأمريكية هو للاستهلاك الداخلي، ولكسب رأي عام عربي متشكك في حقيقة الإرادة السياسية الفرنسية لحل الأزمة العراقية. ويفسّر د. غازي فيصل حسين (سفير العراق بفرنسا) ضعف الدور الفرنسي في التصدي لمخططات الولايات المتحدة لاستهداف العراق بالتعايش بين اليمين واليسار، (كما جاء في تصريحه لصحيفة "الأحرار" بتاريخ 2002/6/21).

ومع عودة اليمين للحكم منفردًا في فرنسا، وانتهاء مرحلة التعايش بين اليمين واليسار في يونيو 2002؛ سُجِّل تراجع حتى في هذا التوجه الفرنسي المعارض للهيمنة الأمريكية. وشهدت بداية حكم اليمين كثافة في النشاط الدبلوماسي الفرنسي منذ تولي دومينيك دو فيلبان منصب وزير الشئون الخارجية خلفًا للاشتراكي فيدرين. وفي أول زيارة له لواشنطن؛ دعا دو فيلبان إلى حضور أمريكي عالمي أكثر فعالية -بحجة أن "**العالم اليوم مهدد بنقص في القوة وليس بزيادتها**"- وإلى تحقيق إجماع دولي قبل أي عمل عسكري في العراق.

وبدا أن استراتيجية فرنسا الجديدة في سياستها الخارجية تتجنب الاحتكاك مع الولايات المتحدة خاصة في المنطقة العربية، وتفضل مواصلة مبدأ "ملء الفراغ"، ولكن في إطار "**سياسة التنافس الهادئ**" بما يسمح به هامش التحرك الخارجي[14]. في هذا السياق يمكن القول إنه لم يتضح الموقف الفرنسي من الحرب

على العراق بشكل جلي ومحدد خلال مرحلة ما قبل الحرب؛ فتارةً تعلن فرنسا عن استعدادها لحرب محتملة على العراق، وتارةً أخرى تُعرِض عن ذلك، مؤكدةً رفضها لأي حرب على العراق إلا من خلال الشرعية الدولية، وبين هذا الرفض وذلك التردد يقف الموقف الفرنسي حائرًا، وكأنه يسير فوق حبل مشدود محاولاً ألا يفقد اتزانه.

وتفصيلاً لذلك تجدر الإشارة في البداية إلى أن فرنسا تمسكت بثلاثة مستلزمات حددها وزير الخارجية الفرنسي دو فيلبان في حوار لجريدة لوموند يوم 30 يوليو 2002، وهي[15]:

1. المستلزم الإنساني حيال الشعب العراقي.
2. أمن المنطقة الذي يستدعي عودة المفتشين.
3. الاستقرار ووحدة العراق، وهما عنصران أساسيان للوضع في الشرق الأوسط عمومًا.

ويرى بعض المحللين أن هناك أسبابًا عميقة دفعت فرنسا إلى الالتزام بهذه المستلزمات؛ وهي:

- منذ بداية الأزمة في العراق دخلت فرنسا في تنسيق دبلوماسي مع ألمانيا وبلجيكا وربما هولندا؛ مما يوحي برغبة باريس في بناء اتحاد أوروبي قوي مستقل عن أمريكا، ويمكن أن يتم دون بريطانيا.
- استحوذت أمريكا على عقود البناء والتسليح في الخليج بعد حرب عام 1991؛ لذلك لا تريد فرنسا المشاركة في حرب لن تعود عليها بفوائد.
- تتخوف فرنسا من انعكاس الحرب ضد العراق على البناء الاجتماعي الفرنسي، خاصة أن فيها خمسة ملايين مسلم و(700) ألف يهودي.
- يحكم فرنسا في الوقت الراهن حزب ديجولي، وتجد باريس في التقاليد الديجولية نزوعًا إلى إظهار الاستقلالية عن أمريكا.

أما عن القضايا الأساسية التي أثارها الخطاب الفرنسي الرسمي خلال الفترة من سبتمبر 2002 إلى 19 مارس 2003؛ فقد تمركزت حول ما يلي:

- عودة مفتشي الأمم المتحدة، ورفض أي عمل أحادي تجاه العراق من جانب الولايات المتحدة خارج إطار قرارات مجلس الأمن:

ارتكز الخطاب الفرنسي الرسمي -في مجمله- طوال هذه المرحلة وحتى عشية الحرب الأمريكية على نقطتين أساسيتين: **أولاً**- ضرورة العودة غير المشروطة لمفتشي الأمم المتحدة إلى العراق،

واستجابة هذا الأخير لمطالب المجتمع الدولي، **ثانيًا**- في حالة رفض العراق التعاون سيكون لمجلس الأمن -وحده- الحق في اتخاذ القرار اللازم؛ وهو ما صرَّح به الرئيس الفرنسي شيراك في مؤتمر صحفي عُقد في جوهانسبرج يوم ٢٠٠٢/٩/٣، كما أكد في هذا الصدد على رفضه القاطع لأن يكون رد الفعل أحادي الجانب إزاء أي اختراقات عراقية للقوانين[16]؛ حيث إن أي حل من هذا النوع سيكون باطلاً[17]. وأضاف: إن الحرب ليست حتمية ويمكن تلاشيها لأنها أسوأ الحلول؛ ومن ثم يجب بذل أقصى جهد لإيجاد أفضل الحلول؛ وهو إذعان العراق للمفتشين دون تحفظات[18]. إذن ترى فرنسا أن الهدف الرئيس هو تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل؛ حيث إن امتلاكه لها يجعله يهدد أمن واستقرار المنطقة. ولن يكون ذلك إلا عن طريق المفتشين الدوليين، وهم مَنْ سيقرر إذا كانت العراق تتعاون معهم أم لا، وفي الحالة الأخيرة؛ فإن مجلس الأمن سيقرر -بدوره- كيفية التصرف. لقد علل شيراك موقف فرنسا السالف ذكره بأن المنطقة ليست في حاجة إلى حرب إضافية؛ لذلك يجب اتباع كل السبل الممكنة لتجنبها[19].

أما عن **الأسباب الحقيقية** وراء السعي لشن مثل هذه الحرب؛ فقد نفى شيراك أن السبب قد يرجع إلى البترول أو إلى أي اعتبارات تجارية؛ فالمشكلة -كما يقول- هي في: "التهديد الذي يمثله العراق بامتلاكه أسلحة دمار شامل يمكن أن يكون قد اتبع برامج للتسلح بها خلال السنوات الأربع التي غاب عنه فيها المفتشون الدوليون.. فأمننا يعتمد على قدرتنا على التعامل مع هذا الخطر الرئيس". وأضاف أن: "سياستنا ليس هدفها إدارة العراق؛ وإنما تطبيق قرارات الأمم المتحدة". وفي هذا الصدد أشار إلى أن هناك الكثير من الدول التي تتعامل مع العراق، وضمنها الولايات المتحدة. كما أن هناك علاقات تجارية بين فرنسا والعراق، ولكن في ظل قرارات مجلس الأمن، "فالعراق لا يمثل إلا جزءًا بسيطًا من تجارتها الخارجية".

وفيما يخص التصور الفرنسي عما إذا كان هناك علاقة بين العراق وملف الإرهاب؛ أكد الرئيس الفرنسي عدم وجود دليل إلى الآن على ذلك، حتى وإن كان هناك إرهابيون قد وجدوا ملاذهم في العراق؛ إلا أن الأمور يجب ألا تختلط ببعضها البعض[20]. وفي سبيل تلاشي هذا الخلط، أعلن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية أن الوضع الحالي في العراق وغياب المفتشين عنه غير مقبول البتة، وبالتالي لابد من عودتهم إليه بأسرع ما يمكن.

كما اقترح الرئيس الفرنسي ووزير خارجيته -على حد تعبير الناطق

الرسمي- خطة عمل على مرحلتين: **الأولى**- تحديد مهمة المفتشين في العراق بصورة واضحة ومُدعمة، وتأكيد حزم وثبات مجلس الأمن، **والثانية**- اتخاذ الإجراءات المناسبة -ودون استثناء أي منها مسبقًا- في حال رفض العراق التعاون مع المفتشين[21]. ومن ثم؛ إذا قامت أي دولة بإجراء لا يتطابق مع ذلك، فإنها تضع نفسها بشكل واضح في وضع يخالف القوانين الدولية؛ وهذه رسالة غير مباشرة من الرئيس شيراك للولايات المتحدة يطلب منها فيها ألا تخالف الشرعية الدولية، وتتخذ قرارًا منفردًا تجاه العراق؛ لأن هذا الموقف في حالة حدوثه لا يمكن لفرنسا أن تدعمه، خصوصًا أن العقلانية تدعو إلى إعطاء المفتشين الوقت الكافي لإنجاز عملهم.

إلا أنه في الوقت الذي أكد فيه شيراك أن فرنسا لن تدعم عملاً منفردًا ضد العراق؛ فقد طالب الجيشَ الفرنسيَّ بأن يهيئ نفسه لحرب ضد العراق؛ حيث قال شيراك في السابع عشر من يناير 2003: إنه كقائد أعلى للقوات المسلحة لم يتوقف -منذ عام ونصف العام- عن دعوة الجيوش الفرنسية للوقوف على أهبة الاستعداد لمواجهة أي احتمالات. وكان لتلك التصريحات أثرها على الرأي العام الفرنسي المعارض لتوجيه ضربة عسكرية للعراق؛ مما أدى إلى خروج الآلاف من الفرنسيين إلى شوارع باريس في مسيرات احتجاج، وهذا ما دفع شيراك إلى العدول عن تصريحه السابق، مؤكدًا أن فرنسا لن تدعم عملاً منفردًا ضد العراق. وكان استطلاع للرأي في فرنسا قد أظهر أن 77% من الفرنسيين يعارضون الحرب.

ومما زاد التوتر خصوصًا في وسائل الإعلام وبين نواب البرلمان؛ تحرك حاملة الطائرات الفرنسية "شارل ديجول" في اتجاه العراق، إضافةً إلى تصريح وزير المالية الفرنسي فرانسيس مير بأنه سوف يخصص جزءًا إضافيًا من الميزانية يسمح لوزير الخارجية بأن يكون لديه القدرة على التدخل في المجال العسكري إذا لزم الأمر. وقد أعطت تلك التصريحات وهذه التحركات الانطباع بأن الحكومة الفرنسية تعد الرأي العام الفرنسي لحرب وشيكة في الخليج. ورغم أن الرأي العام الفرنسي كان رافضًا لحرب الخليج الثانية بشدة قبل اندلاعها؛ إلا أنها عندما قامت أيَّدها. ولكن الوضع هذه المرة يختلف قليلاً، فالرأي العام الفرنسي يرفض حربًا يشعر أنها ليست لها مبررات قوية؛ ففي نظره أن العراق لم يعد يشكل خطرًا عليه، ولا على الكويت، كما كان قبل عشرة سنوات.

ومن سياسة الرئيس شيراك بدا أن فرنسا تتمسك بمبادئ لا تغيرها، ولكن تكررها دائمًا؛ فهي **أولاً**- تصر على اللجوء إلى الشرعية الدولية في أي قرار

للحرب، **وثانيًا**- تثق في المفتشين الدوليين وفي جدية عملهم في التفتيش في العراق، وهي **ثالثًا**- تثق في أن أهم شيء اليوم هو أن يتم نزع سلاح العراق؛ في محاولة لتأكيد أن الهدف من الحرب إذا اندلعت ليس البترول، ولكن حماية العالم من مخاطر الأسلحة ذات الدمار الشامل التي يملكها العراق، وتجميد كل إمكانيات العراق في تصنيع مثل تلك الأسلحة في المستقبل؛ وهذا يعنى أن الحكومة الفرنسية لا ترفض فكرة الحرب في حد ذاتها، بل تصر على أن تتم عبر القنوات الشرعية الدولية.

ومن ناحيته أكد رئيس الوزراء الفرنسي أن فرنسا لن تسمح لأحد بأن يجرها إلى أي تحرك؛ فهي مستقلة بقراراتها التي تستند إلى القانون والأمم المتحدة، ولا يمكن لأحد أن يدفعها إلى أي اتجاه لا تريده، مشيرًا إلى أنه: "**في عالم مجنون هناك حاجة لتحكيم العقل**"، ويبدو من كلام رئيس الوزراء الفرنسي أن هناك ضغوطًا أمريكيةً مورست على فرنسا لمشاركة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق، وهذه الضغوط وإن كانت فرنسا ترفضها صراحةً، إلا أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك على ما يبدو أخذها على محمل الجد، وقد بدا ذلك في تصريحه للجيش الفرنسي بأن يكون على أهبة الاستعداد لحرب محتملة في الخليج[22].

في هذا الصدد أكد شيراك أن فرنسا ليست بلدًا مسالمًا؛ فلديها في بلاد البلقان جنود أكثر مما للولايات المتحدة هناك. وأن فرنسا ليست -بالطبع- بلدًا معاديًا لأمريكا، بل تربطها صداقة عميقة بالولايات المتحدة، وقد كانت دائمًا صديقة لها، إضافة إلى أنه ليس لفرنسا ميول لدعم نظام ديكتاتوري لا في العراق ولا في أنحاء أخرى غير العراق. كما أنه لا تضارب في الآراء بين الولايات المتحدة وبين فرنسا حول الهدف؛ ألا وهو نزع أسلحة صدام حسين للدمار الشامل، وأضاف شيراك أنه: "**لو كان اختفاء صدام حسين ممكنًا لشكّل ذلك بكل تأكيد أفضل خدمة يقدمها لشعبه وللعالم. بيد أننا نعتقد بإمكانية التوصل إلى هذا الهدف دون شن حرب**"[23].

أما عما إذا كانت فرنسا ستستخدم **حق الفيتو** إزاء القرار الأمريكي بالحرب؛ فقد أكد شيراك -عند سؤاله بشكل مباشر في حوار تلفزيوني مع القناتين التلفزيونيتين الأولى "ت.ف.1" والثانية "فرانس 2" مباشرة من قصر الإليزيه (مساء يوم الاثنين 10 مارس 2003)- أن الاحتمال الأكثر توقعًا هو في عدم حيازة القرار الدولي على أغلبية. ولكن في حال إذا ما اختلف الوضع؛ فإن موقفه سيكون هو التالي: أيًّا كانت الظروف لن تصوت فرنسا لصالح القرار؛ لأنها لا تجد ما يدعو

لشن الحرب. عندما يصوت أحد الأعضاء الدائمين الخمسة ضد القرار –حتى وإن حصل هذا القرار على الأغلبية– لا يتم اعتماده. كما أشار رئيس الوزراء رافاران إلى أن حق الفيتو هو عنصر استراتيجي جدًا في خدمة استقلالية فرنسا؛ استقلاليتها من حيث الرأي ومن حيث التصرف؛ إذًا يعتبر حق الفيتو عنصرًا أساسيًا من استراتيجية فرنسا، بيد أنه من الممكن تطبيقه في وقت لا وفاق فيه تعبيرًا عن إرادة تقييد. لكن فرنسا حاليًا ليست أمام هذا المنطق، بل أمام منطق تحاول فيه السعي إلى تشكيل أغلبية بل وتكسب معه تحالفات. وبالتالي يبدو لها من المهم اللعب بورقة تشكيل أغلبية داخل مجلس الأمن. إذًا، لا تعمل فرنسا اليوم بمنطق العزل والتقييد، بل على العكس تعمل بمنطق التقارب والتجميع، وباتت مواقف فرنسا تحظى بتأييد متزايد. فلقد رأينا بالأمس – والكلام لرافاران– في المجلس الأوروبي كيف أنه تم تشاطر المواقف الفرنسية أكثر فأكثر، وكيف أصبحت تأخذ باستراتيجية تقوم على وحدة المجموعة الدولية لتمكين مجلس الأمن من الإبقاء على إجماعه[24].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من تصريحات شيراك الرافضة لحرب أحادية على العراق؛ إلا أنها لم تكن بقوة موقف دو فيلبان، الذي جسد –عن حق– معارضة فرنسا للحرب التي قادتها الولايات المتحدة؛ فحين كانت إدارة بوش تسعى إلى موافقة الأمم المتحدة على استصدار قرار لشن الحرب على الرئيس العراقي صدام حسين، قاد دو فيلبان المعارضة في مجلس الأمن ضد كولن باول وزير الخارجية الأمريكي. حيث أشار باول إلى أنه اضُطر إلى مواجهة قوية مع دو فيلبان الذي قام قبل شن الحرب على العراق بجولة شملت ثلاث دول إفريقية أعضاء في مجلس الأمن، هي: غينيا والكاميرون وأنجولا؛ لدفعها إلى عدم الانصياع لمقترحات واشنطن بشن الحرب. واعتبر باول أن تهديد فرنسا باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن كان السبب وراء تخلي عدد من الدول عن تأييد مشروع قرار أمريكي في منتصف مارس 2003 كان من شأنه توفير ضوء أخضر صريح من الأمم المتحدة للتحرك العسكري[25].

– الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني:

لم يخلُ الخطاب الفرنسي الرسمي – في مرحلة ما قبل الحرب– من الحديث عن الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني؛ حيث صرَّح المتحدث الرسمي باسم وزير الخارجية يوم 6 سبتمبر 2002 –عقب إعلان شارون أن اتفاقيات أوسلو ومدريد لاغية– أن فرنسا تعتبر أنه يجب العودة إلى مكتسبات عملية السلام، وأن الاتفاقات السابقة لا تزال سارية المفعول. أما عن

قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بطرد الفلسطينيين؛ فإن موقف فرنسا العام هو رفض أي إجراء يمكن أن يكون عقابًا جماعيًا أو إبعادًا غير شرعي. كما أن ما يهم فرنسا هو التطابق أو عدم التطابق مع القانون؛ وهذا ما يتضمن في نظر الحكومة الفرنسية معاهدة جنيف الرابعة.

وعلى صعيد آخر؛ صرَّح المتحدث نفسه في ردٍّ له على سؤال مكتوب في الجمعية الوطنية (يوم 17 فبراير 2003) بأن الحكومة تعرب عن قلقها إزاء ما يعترض النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني من طريق مسدود طال أمده، وأنها مقتنعة بأن الوقت قد حَانَ بالنسبة للمجتمع الدولي لكي يضطلع بمسئولياته في السعي إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي/الفلسطيني؛ فالإرهاب والعنف لا يؤديان سوى إلى المزيد من المآسي ومن الكراهية، وليس هناك حل عسكري لهذا الصراع. لم يؤدِّ فشل المفاوضات واندلاع "**الانتفاضة الثانية**" -التي بات هناك اليوم توافق دولي بشأنها كرَّسَه القرار 1397 الصادر عن مجلس الأمن- إلى إعادة النظر في قناعة الاتحاد الأوروبي وفرنسا؛ وهي قناعة مفادها أن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للاستمرارية وديموقراطية، هي الأمر الوحيد الذي سيسمح بالتوصل إلى السلام الذي يتطلع إليه الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني. فبالنسبة لفرنسا، فإن التفاوض هو السبيل المؤدي إلى تحقيق هذا الهدف. ولا يمكن إعادة إطلاق عملية التفاوض هذه من خلال تطبيق تدابير تهدف إلى استبعاد أحد الطرفين. وتكمن قناعة السلطات الفرنسية -كما أوضح متحدث الخارجية- في أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي الاستمرار في العمل ضمن "اللجنة الرباعية" (التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا) بغرض إعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط بالوسائل الدبلوماسية؛ ومن ثم يكمن الهدف في الوصول إلى صيغة نهائية "لورقة العمل" التي يتعين أن تتضمن استحقاقات محددة من أجل إقامة دولة فلسطينية بحلول يونيو 2005 على أقصى تقدير، وترغب فرنسا -ومعها الاتحاد الأوروبي- بأن يتم وضع ورقة العمل هذه بدون أدنى تأخير موضع التنفيذ.

تعتبر فرنسا أن إسهام الاتحاد الأوروبي يجب أن يتمثل -بوجه خاص- في خلق ظروف مواتية لاستئناف الحوار بين الأطراف؛ وهذا هو الغرض من المساعدات المهمة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية. وهكذا وصل مجموع المساعدات المقدمة من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أول ممول للسلطة الفلسطينية، إلى (١,٤) مليار يورو

منذ عام 1994، ويشمل هذا المبلغ القروض والمنح.

وهكذا هي الحال أيضًا فيما يخص الطرف الإسرائيلي الذي ترغب فرنسا بتطوير وتعميق العلاقات الثنائية معه. وفي هذا السياق، أنشأت الحكومتان الفرنسية والإسرائيلية مجموعة رفيعة المستوى مكلفة باقتراح نشاطات تهدف إلى تدعيم روابط التعاون بين البلدين. ويرأس هذه المجموعة من الجانب الفرنسي البروفيسور دافيد خياط الذي حرر أول تقرير في هذا الصدد.

وهكذا بدا الموقف الفرنسي من الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي متوازنًا: يدفع باتجاه دعم السلطة الفلسطينية وإقامة دولتها من جهة، ولا يمتنع –في ذات الوقت– عن توثيق العلاقات مع إسرائيل من جهة أخرى. لكن الملاحظة المهمة هاهنا وفيما يخص فرضية هذه الدراسة أنه إذا كانت كفة العلاقات الفرنسية بإسرائيل نجد أن الثقافة تفرض نفسها كحاملة للأمل. وعرَّف شيراك الثقافة على أنها حركة من خلالها يقرر الإنسان أن يقول "لا" أمام الأقدار المحتومة، وأن يخضعها ويفهم ما يعيشه ويعطيه معنى. وأضاف أن الثقافة هي سلاح الذكاء أمام القوة والصعوبات التي لا تُذلل ولا تُغلب في ظاهر الأمر؛ ومن ثم فإن وظيفة الفرانكفونية هي خدمة حوار وتنوع الثقافات. كما تكفل العولمةُ توثر فيها سياسات إسرائيلية جاذبة لفرنسا، فإن الكفة العربية والفلسطينية ارتهنت بالميل الفرنسي الذاتي لمؤازرة مسألة حقوق الإنسان والعمل وفق القواعد القانونية الإنسانية في المجال الدولي. وخلاصة القول في ذلك، أن العرب لم يكن عندهم ما يمثل موجهًا أو مساندًا لميل فرنسي داعم في هذا الصدد.

– حوار الثقافات: أداة السلام والديموقراطية والتنمية الدائمة:

أكد شيراك –بمناسبة افتتاح القمة التاسعة لرؤساء الدول والحكومات الفرانكفونية في بيروت يوم 18 أكتوبر 2002– أن العالم الذي يتعامل بالعنف والحرب، ويتفشى فيه البؤس الشامل، هذا في الوقت الذي تتنامى فيه الثروات العالمية بمعدل غير مسبوق في التاريخ، كما تتزايد المبادلات والمعارف

الحريةَ والتقدمَ على الرغم من كونها تهدد الهويات، ولكن الانغلاق على الذات من شأنه أن يؤدي إلى التلاشي أكثر من تأكيد الذات؛ حيث "**إن أهم التحديات التي يواجهها العالم الآن هو تعلُّم كيفية أن نكون أنفسنا كي نستطيع أن نستضيف الآخر**". يثير شيراك من خلال ما سبق قضية غاية في الأهمية، يمكن طرحها على من يرفضون –في عالمنا العربي

والإسلامي- مفاهيم الخصوصية والذاتية، وينادون بالانبتات عن الأصل عند محاورة الآخر وفق معايير مشتركة، وفهمه، وفهم بيئته فهمًا جيدًا، وها هو الآخر يرى غير ذلك ويشير إلى ضرورة تأكيد الذات والهوية في البداية، ثم احترام تعدد الثقافات وتنوعها؛ كي يمكن التعامل مع الآخر وتحقيق الجوانب الإيجابية للعولمة.

أكد شيراك أيضًا -في خطابه السالف ذكره- على أن حوار الثقافات هو حلٌّ لكل المشكلات الآنية؛ لأنها تدعو إلى الجمع بين البحث عن مرونة العهد الصناعي، والبحث عن تناغم المجتمعات التقليدية. كما أن زيادة التبادلات التجارية تصاحبها زيادة معادلة في تبادلات الأفكار "**ومن أجل ذلك لابد من الحفاظ على التنوع والاختلاف في العالم..، كما ينبغي أيضًا الدفاع عن اللغة الفرنسية وتنوع اللغات..**".

أما عن أدوات الحوار أو الظروف التي يجب أن ينشأ في ظلها؛ فقد نفى شيراك أن يتم الحوار دون وجود حرية وديموقراطية وتأكيد للقيم العالمية الخاصة بإعلان 1948. كما لا يمكن أن يتحقق الحوار دون أن يكون التعليم والتربية للجميع، الفتيات والفتيان على حد سواء. وفي محاولة لتأكيد الربط (الذي إن لم يكن غير مبرر فهو متحيز) بين الفرانكفونية وحوار الثقافات (وفقًا لتعريفه السابق للثقافة)، يرى شيراك أن الفرانكفونية تؤدي إلى ارتقاء السلام كما أن حوار الثقافات -كوسيلة لمقاسمة الخبرات- هو أفضل واقٍ أمام صدام الحضارات. ومن ثم يساعد الحوار على إرساء قواعد سلام دائم، "**ولكن لابد لنا من التفاعل كي نضع حدًا للصراعات الراهنة**". وأضاف أنه -في ظل ما سبق- سيصبح اللجوء إلى القوة حلاً استثنائيًا وأخيرًا، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال دفاع شرعي أو قرار دولي من قِبَل المختصين. و"**سواء كان الأمر يخص إجبار العراق على احترام بعض الالتزامات، أو إرساء عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو إدارة الصراعات داخل إفريقيا؛ فإن منطق القانون هو الذي يلهمنا في جميع هذه الحالات؛ لأنه وحده الضامن لعدم التعرض لتجارب مجازفة**". وأشار شيراك -في هذا الصدد- إلى أن العالم قد أصيب بالرعب جرَّاء أحداث 11 سبتمبر، ومازال يشعر بصدى هذه الصدمة. لذا فهو متضامن مع الشعب الأمريكي ومتحدٌ ضد الإرهاب في إطار منظمة الأمم المتحدة؛ وهو ما يتطلب إدارة الصراعات، ولكن مع تحقيق أهداف **التنمية الدائمة** في ذات الوقت.

وفيما يخص هذه الأخيرة، أكد دو فيلبان -في رده على استجواب مقدم في الجمعية الوطنية حول الآفاق المستقبلية للمساعدات من أجل التنمية يوم 18 نوفمبر

2002- أن وزارة الخارجية تعكف بدايةً على تفعيل تعاون ثنائي يشمل بوضوح كافة هذه التحديات. ومن هذا المنظور، فإن

- مكافحة الفقر والنبذ الاجتماعي، وهما في قلب كل الاتفاقيات المعنية بالقضاء على الديون وبالتنمية، والمبرمة مع الدول الفقيرة الشديدة الاستدانة، وهي سياسة تنفذها وزارة الخارجية الفرنسية في إطار المبادرة التي أطلقت لصالح الدول الفقيرة الشديدة الاستدانة **(PPTE)**.

- الصحة، مع توجه خاص نحو المساعدات الموجَّهة لصالح الشعوب الأكثر عرضة للأمراض والأوبئة، وتحسين فروع الرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الأوبئة، وخاصة مرض نقص المناعة "الإيدز"، واتخاذ التدابير الوقائية لتوفير الأدوية، وتنمية حس المشاركة والمبادلات الاجتماعية للحد من النبذ الاجتماعي.

- التعليم، وخاصة التعليم الأساسي، ومحو الأمية والتأهيل المهني، وحماية البيئة والتنمية الريفية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

- دعم دولة القانون.

وفيما يصل مسألة الحوار والديموقراطية والتنمية هذه بعواقب شن حرب ضد العراق على منطقة الشرق الأوسط، أكد شيراك في حوار له مع الجريدة الأمريكية Time Magazine يوم 16 فبراير 2003، أن عواقبها ستكون جسيمة، على الصعيد الإنساني وعلى الصعيد السياسي من خلال زعزعة استقرار المنطقة برمتها، وأضاف أنه من الصعب جدًا إعطاء تفسير لما سيتم إنفاقه من مبالغ طائلة لشن الحرب، بينما هناك إمكانية لحل آخر، و"**بينما نجد أنفسنا أمام استحالة الاضطلاع بأدنى المسئوليات على صعيد المساعدة من أجل التنمية**". كما أنه ضمن التبعات السلبية لهذه الحرب قد تكون ردة فعل الرأي العام العربي والإسلامي إن اعتُبرت محقة أم غير محقة؛ فهي تشكل أمرًا واقعًا. كما أن حربًا من هذا النوع لا يمكنها إلا أن تعطي دفعة حثيثة للإرهاب، وقد يكون من شأنها أن تولد لدى الكثيرين ميولاً للتشبه بابن لادن. كما أن لدى المسلمين والمسيحيين الكثير مما يمكن أن يقولوه لبعضهم البعض، وليست الحرب وسيلة لتسهيل الحوار بينهم. ومن المؤكد في حالة نشوبها أن أول المنتصرين ربما يكونون هؤلاء الذين يرغبون في وقوع المجابهة وتصادم الحضارات والثقافات والأديان. فحرب من هذا النوع لا يمكن لها -من وجهة نظر شيراك- سوى أن تقود إلى تنامي الإرهاب، وهذه فرضية محتملة جدًا. بالإضافة إلى ما تشكله أولويات التعاون التقني الفرنسي تكمن فيما يلي:

كعنصر مفجر للتحالف العالمي القائم ضد الإرهاب[26]. هكذا رأت فرنسا المسألة، ولكن يجدر القول إنه على الرغم من أن احتمالات نجاح هذا الحوار –الذي كان ينشده شيراك– ضعيفة جدًا؛ نظرًا لسيطرة الولايات المتحدة على العالم (العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص)، وبالتالي سيطرة القيم المادية والاقتصادية دون غيرها على مفاهيم الحضارة –في معناها الحقيقي– والمثالية، والقيم المعنوية، ونظرًا لتطور وظيفة إسرائيل في المنطقة العربية وتفجير الوحدة العربية والإسلامية، إلا أن إنجاز هذا الحوار –إن تم– قد يحقق –في رأي البعض– مجموعة من التوازنات القادرة على خلق نوع من الاستقرار حول المنطقة: توازن فيما بين الشرق والغرب من جانب، والشمال والجنوب من جانب آخر[27].

- بناء أوروبا الموحدة ضرورة لعالم متعدد الأقطاب:

يرجع موقف فرنسا حيال شن حرب أحادية على العراق إلى اعتقادها –كما أوضح الرئيس شيراك– بأن مجتمعًا ليس فيه سوى قوة عظمى واحدة يكون دائمًا مجتمعًا مهددًا أمنه، ويثير ردود فعل مختلفة؛ لهذا السبب فقد أيد شيراك عالمًا متعدد الأقطاب والذي يكون لأوروبا مكانها فيه. ومن وجهة نظره؛ فإنه في جميع الأحوال، لن يصبح العالم أحادي القطب؛ ففي الخمسين سنة المقبلة ستمثل الصين قوة عظمى مهمة. إذن، سيكون العالم مختلفًا، وبالتالي لابد من السعي للإعداد لذلك. كما أن التضامن مع بلاد ما وراء الأطلسي سيظل يشكل أساسًا لعالم الغد المتعدد الأقطاب الذي سيكون فيه لأوروبا دور تضطلع به[28]. هذا ما أشار إليه شيراك تفصيلاً –في مقابلة له على التليفزيون التشيكي CT1 **عقب قمة منظمة حلف شمال الأطلسي** يوم 20 نوفمبر 2002؛ حيث أكد أنه لابد من توسيع حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي على حد سواء، مما سيعتبر خطوة إضافية مهمة نحو إعادة توحيد أوروبا؛ أي نحو الديموقراطية والسلام في القارة الأوروبية؛ هذا هو الأمر الأساسي. إنه أيضًا تأكيد للطابع غير القابل للتجزئة للأمن ما بين أمريكا وأوروبا، وهذا أمر بالغ الأهمية. كما أنه –في النهاية– تأكيد على ضرورة عدم وجود انقسامات جديدة في أوروبا؛ بحيث تبقى أبواب هذه المنظومة، سواء أكان الحلف الأطلسي أم الاتحاد الأوروبي، مفتوحة أمام باقي الدول الأوروبية التي لم تنضم إلى أي منهما بعد. وهذا أمر مفاده أيضًا في هذه الأجواء –التي هي أجواء تؤصل السلام والديموقراطية والأمن على القارة الأوروبية– أنه يتعين على الأوروبيين إقامة علاقات –باتت في تزايد مستمر– قوية وحميمة وآمنة وودية ما بين

منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

أما عن مسئولية هذه التحالفات بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة والقوة العظمى الأمريكية؛ فيرى شيراك أنها تكمن في ملاءمة الإمكانيات باستمرار مع المشاكل التي تواجههم. حيث إن هذه الإمكانيات –لا سيما اعتبارًا من الحادي عشر من سبتمبر– ينبغي تحسينها وتحديثها. فتكييف ما لدى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي من قوى لجعلها أكثر مرونة وأكثر فعالية هو أول المقتضيات في وجهة النظر الفرنسية، أما الثاني– فهو الإبقاء على ترابط منطقي مع مسألة تنظيم العالم الذي يعتمد –في القسم الأكبر منه– على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس أمن هذه المنظمة؛ إذ هي المؤسسة الوحيدة التي تجسد الشرعية الدولية، وهي بالتالي الهيئة الوحيدة المخوَّلة للقيام بتحرك له –بالأخص– طابع عسكري، وبأن تتحمل مسئولية إلزام المجموعة الدولية (في إشارة إلى الموقف الفرنسي المبدئي تجاه النوايا الأمريكية ضد العراق). يتعين إذن –في رأي الرئيس الفرنسي– وجود صلة وثيقة جدًا بين التحليلات التي تتم على المستوى الإقليمي (الأطلسي والأوروبي) المتعلق بالدفاع الأوروبي وبين القاعدة الأخلاقية الدولية التي تعطي لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها دورهما في تثبيت وتجسيد الشرعية الدولية.

وأضاف شيراك أن التكامل بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي ينبغي أن يؤخذ به، وأن يكون مثبتًا بوضوح. وكمثال على ذلك: يمكن تصور معضلةٍ أو أزمةٍ أو نزاعٍ يتعلق مباشرة بأوروبا، وينشب داخلها أو خارجها، ولكن ما يعني أوروبا لا يورط الولايات المتحدة ولا يدخل في دائرة اهتمامها، ويتعين أن تتوفر لأوروبا الإمكانيات للاضطلاع بمسئولياتها في الحالة الافتراضية، وبالتالي أن تتوفر لديها الأجهزة والقدرة على القيام بذلك. فهذا ما يقوم عليه تطوير سياسة الدفاع الأوروبية التي باتت تتثبت يومًا بعد يوم. ومن ناحية ثانية، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق دون تماسك في منظمة الحلف الأطلسي. ينبغي السعي إذن ليتم الترابط بين الاثنين بشكل طبيعي ويستقر بوضوح. بعبارة أخرى؛ فالأمر يكمن في شراكة لا غنى عنها تقام بين أوروبا الدفاعية من جهة –التي هي في طور الإنشاء والنمو، والتي سوف تتثبت ويتزايد تثبيتها أكثر وأكثر– والحلف الأطلسي من جهة أخرى. وأشار شيراك أيضًا إلى أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يجب أن تقوم على "**شراكة استراتيجية فعلية في إدارة الأزمات**"؛

آخذين بالعبارات التي تمت الموافقة عليها خلال فترة ترأُّس فرنسا للاتحاد الأوروبي.

خلاصة: يمكن إيجاز ما تقدم فيما يلي: إن الموقف الفرنسي الدبلوماسي من الملف العراقي الراهن لم يتغير منذ عشر سنوات، وهو يتمثل في نقطتين أساسيتين: **أولاً**- القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية بموجب قرارات مجلس الأمن. **ثانيًا**- ستظل الأمم المتحدة الخيار الشرعي الوحيد الذي بيده إدارة الأزمات الدولية. في الوقت نفسه، قدَّم شيراك بيانًا أو توضيحًا تربويًا في اتجاهين: **أولاً**- ليست فرنسا ضد الولايات المتحدة، ولكنها مع الرأي العام العالمي الذي يمثل أغلبية تريد أن تتجنب أي صراع أو صدام حضارات أو أي مواجهة بين الغرب المسيحي والعالم العربي/الإسلامي، **ثانيًا**- لا يُعتبر الفيتو أداة استثنائية تكاد تفجر النظام. بل على العكس؛ فإن استخدام هذا الحق يتناسب جدًا مع مجلس الأمن، وهو لا يعني نهاية التاريخ.

على الرغم من هذا الموقف، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن فرنسا لم تعارض الحرب على العراق نهائيًا، على عكس ما كان يبدو في أول الأمر؛ فقد كانت الحرب بالنسبة لفرنسا إحدى الأدوات الوارد اللجوء إليها، ولكن وفقًا لشروط معينة: على رأسها ألا تكون هذه الحرب أحادية الجانب، وأن تُعلَن داخل إطار الشرعية الدولية. وهو ما لم يحدث؛ فقد شنت الولايات المتحدة حربها غير المشروعة على العراق؛ وذلك دون أدنى تطبيق لأيٍ من التهديدات التي كانت تلوِّح بها فرنسا، بل على العكس، فقد سلكت هذه الأخيرة مسلكًا يتعارض جذريًا مع التصريحات الرسمية، خاصة على مدار مرحلة الحرب.

٢- مرحلة الحرب:

قبل الحرب مثلت الانقسامات الدولية في مجلس الأمن الدولي عائقًا كبيرًا أمام صدور قرار دولي يعطي الولايات المتحدة الشرعية الدولية في خوض الحرب؛ لنزع ما أسمته أمريكا أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط النظام العراقي؛ مما جعل واشنطن تذهب إلى الحرب دون غطاء دولي، وكان ذلك سببًا في ظهور بوادر استقطاب دولي حاد بين الدول الكبرى شكلت الولايات المتحدة وبريطانيا أحد أقطابه، وكان القطب الآخر هو محور فرنسا، وروسيا، وألمانيا.

غير أن بدء العمليات العسكرية الأمريكية أحدث إرباكًا واضحًا في القطب الآخر، وتحركًا ملحوظًا لبعض دوله نحو المصالحة مع الولايات المتحدة[29]؛ وهو ما تجلى واضحًا في الحالة الفرنسية؛ حيث أبرزت هذه المرحلة -على وجه التحديد- مدى التناقض بين التصريحات الفرنسية قبل الحرب، وما حدث على أرض الواقع

فيما بعد، وقد تبين ذلك من خلال ستة مواقف أساسية تتلخص فيما يلي:

أولاً- فتح فرنسا لأجوائها أمام سلاح الجو الأمريكي والبريطاني، وهو متوجِّه لتنفيذ مهامه في الحرب على العراق، ومن هذا السلاح طائرات الشبح أو "إف- 117" و"بي- 52" المقاتلة التي كانت تعبر السماء الفرنسية يوميًا في اتجاهها لإفراغ حمولتها المدمرة على رؤوس العراقيين.

ثانيًا- تمنيات الرئيس الفرنسي نفسه -في تصريح له يوم 20 مارس 2003 عقب نشوب الحرب- بأن يتمكن الأمريكيون والبريطانيون من إنهاء الحرب سريعًا، بحجة تمني وقوع أقل الأضرار في صفوف المدنيين.

ثالثًا- توقيع فرنسا -التي كان يمثلها الرئيس شيراك بنفسه في آخر قمة أوروبية (يوم الجمعة 21/ 3/ 2003)- على البيان الختامي للرؤساء والزعماء الأوروبيين، والذي تم التعهد من خلاله بأن يساهم الاتحاد الأوروبي في إعادة بناء وإعمار عراق ما بعد الحرب.

رابعًا- دعوة فرنسا إلى ضرورة أن يعيد الأمريكيون والبريطانيون أمر الحكم والإدارة في العراق -بعد إسقاط نظام الرئيس صدام- إلى الأمم المتحدة لتقرر بدورها الشكل المناسب للحكم والإدارة الجديدين[30].

خامسًا- قررت باريس يوم 22 مارس 2003 إرسال فريق إلى العاصمة القطرية، متخصص في إزالة التلوث النووي والكيميائي والبيولوجي لحماية قطر؛ تحسبًا لقصف عراقي. ومعلوم أنه يوجد في قطر قاعدة "**السيلية**" مقر قيادة العمليات العسكرية الأمريكية.

سادسًا- اقترحت فرنسا -عقب التزام دول حلف شمال الأطلسي بالدفاع عن تركيا في حال تعرضها لهجوم- تزويد أنقرة بمعدات لحمايتها من هجوم عراقي غير تقليدي محتمل. وأعلنت كذلك أنها ستساعد أمريكا وبريطانيا إذا استخدم العراق أسلحة كيماوية أو بيولوجية ضد قواتهما[31].

يأتي ذلك على الرغم من تأكيد شيراك -في بداية هذه المرحلة- على أن الشرعية الدولية قد خُرقت بشنّ حرب لم تحظَ بموافقة مجلس الأمن؛ وهو ما يستلزم العودة إليها بأسرع وقت ممكن، هذا بالإضافة إلى احترام المساواة، وسلامة الأراضي العراقية، واستتباب السيادة العراقية كاملة على الصعيد السياسي والاقتصادي؛ أي فيما يخص الموارد الأساسية لهذا البلد، التي هي بالطبع ملك للعراقيين ولهم وحدهم، على حد تعبير الخطاب الفرنسي الرسمي[32].

كما ركز الخطاب الرسمي –خلال هذه المرحلة– على عدد من القضايا الأخرى التي بيَّنت **ازدواجية الموقف الفرنسي**، وهي:

- رفض فكرة فشل الدبلوماسية الأوروبية في الأزمة العراقية، والتأكيد على وحدة أوروبا وإجماعها على المبادئ الكبرى والأخرى الخاصة بالمستقبل[33].
- رفض فرنسا أي قرار من شأنه أن يضفي صفة الشرعية على التدخل العسكري، وأن يعطي للمحاربين الأمريكيين والبريطانيين سلطة إدارة العراق[34].
- التأكيد على أن فرنسا سوف تتعامل مع القوى الأمريكية والبريطانية المحتلة، وفقًا لما تحدده وتقرره الأمم المتحدة[35].
- التأكيد على أن العالم يواجه خطر الانقسام الكبير بسبب الأزمة العراقية، وأن الردّ الوحيد لمواجهة هذا الخطر هو تعددية التعاون وتفعيل الشرعية الدولية. كما يواجه العالم أخطار الصراع بين الحضارات؛ ومن ثم على فرنسا الرد على الاستياء الكبير الواضح في كافة أرجاء العالم العربي والإسلامي، بتشديدها على مبادئ التسامح واحترام الآخر[36]، بالإضافة إلى مناداتها بالتعددية القطبية[37].
- التأكيد على أن فرنسا دافعت عن المبادئ وعن الشرعية طوال مدة الأزمة[38].
- إعلان شيراك –في بيان صادر عن رئاسة الجمهورية يوم 10 أبريل 2003– عن ترحيب فرنسا وكذلك كافة الدول الديموقراطية بسقوط "نظام الطغيان" (نظام صدّام حسين) في 9 أبريل؛ ولم يكن ذلك ضمن الأهداف التي رغب شيراك في تحقيقها في العراق، على نحو ما صرح به في مرحلة ما قبل الحرب.

أما عما كان يجب أن تفعله فرنسا – مما يتوافق مع التصريحات السابقة– ولم تفعله أو فعلت نقيضه؛ فيمكن إيجازه في أربع نقاط أخرى رئيسية؛ هي:

أولاً– لم تلتزم فرنسا بعدم تقديم أي تسهيلات لوجستية للقوات الأمريكية والبريطانية، على حين سبق أن جمد الجنرال ديجول عضوية فرنسا في "الناتو" ونقل مقر الحلف من باريس إلى بروكسل سنة 1968، نتيجة خلاف مع واشنطن لم يرقَ في أهميته –كما هو مفترض– إلى ذلك الذي اندلع مؤخرًا بين العاصمتين حول العراق.

ثانيًا– لم يقم الرئيس شيراك بتعزيز كلامه النظري الذي تضمن تهديدًا باستعمال الفيتو لصون مصداقية الأمم المتحدة بمواقف عملية قريبة أو شبيهة بتلك التي

كانت تقود إلى تغيير مسار القضايا الدولية أيام الحرب الباردة؛ فقد ساهم التهديد السوفيتي بالتدخل العسكري في وقف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والغزو الأمريكي لكوبا سنة 1961.

ثالثًا- عدم تشبث فرنسا بموقفها النظري الذي يعتبر الحرب الأمريكية البريطانية غير قانونية على مستوى الممارسة داخل الاتحاد الأوروبي، لا الانسياق وراء الرغبة البريطانية التي جرّت الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بالمهمة الإنسانية التي رُسمت له مسبقًا قبل الحرب من قِبَل واشنطن؛ فالأمريكيون لم يعولوا منذ البداية على دعم عسكري أوروبي، وكانوا في ذلك مكتفين بالمساهمة البريطانية.

رابعًا- عدم دعوة فرنسا إلى تكليف الأمم المتحدة بتقرير شكل الحكم والإدارة في عراق ما بعد الحرب، ويوحي عدم القيام بذلك باستعدادهم قبول واقع منبثق عما اعتبرته سابقًا خروجًا عن الشرعية الدولية؛ وهو ما يعزز -إلى حد ما- نظرية "**المصلحة**" في السلوك الفرنسي[39].

٣- مرحلة ما بعد الحرب:

جاء الانتصار الأمريكي على نظام "صدام حسين" ليحرك المواقف كلها بدرجات متفاوتة نحو الانضواء تحت الموقف الأمريكي؛ فاختلفت الأثمان التي دفعتها الدول التي عارضت الحرب حتى تحصل على الرضا والقبول الأمريكي، واختلفت معها الضغوط، والموافقة الأمريكية على قبول العائدين لحظيرتها.

وأثار هذا التراجع الدولي في المحور الرافض للحرب خلافات بين أقطابه؛ فكان التسابق السريع لرأب الصدع في العلاقات مع واشنطن سببًا في حدوث تنافر واتهامات بين **باريس وموسكو**، اتهمت خلاله الصحافة الروسية فرنسا بالخيانة عندما انضمت فرنسا إلى الموقف الأمريكي في المطالبة برفع فوري للعقوبات الدولية المفروضة على العراق، دون الحاجة إلى عودة المفتشين الدوليين إلى العراق؛ الأمر الذي أثار صدمة للموقف الروسي. كما كشف التراجع السريع للمحور الرافض للحرب الأمريكية على العراق، عن ارتباط مصلحي كبير بين الولايات المتحدة وفرنسا يجعل من الصعوبة لباريس الدوران بعيدًا عن الفلك الأمريكي، إضافة إلى أن اختلاف الرؤى بين الجانبين هي خلافات بين "**حلفاء داخل المنظومة الواحدة**"، وهي خلافات قابلة للحل

عبر التفاوض، ولا تعني الانقسامَ[40]. وهو ما أكّـد عليـه شـيراك مـرارًا خـلال تصريحاته في مرحلة ما بعد الحرب.

هذا، وقد ارتكز الخطاب الفرنـسي الرسمي خلال هذه المرحلة علـى أربـع قضايا رئيسية، صاغتها هذه الدراسة كمـا يلي:

- مستقبل العراق: رؤية فرنسية

أكد شيراك -في مؤتمر صحفي عُقـد في روكلو (جنوب غرب بولنـدا) يـوم 9 مايو 2003 على أثر القمة الخامسة لمثلث فيمار Weimar الذي يضم بولندا وفرنسا وألمانيا- أن هدفي فرنسا الرئيسين في هذه المرحلة هما: **أولاً**- إعادة البناء الـسياسي والاقتصادي للعراق، **ثانيًا**- إعطاء الشعب العراقي كامل السيادة على بلاده في كافـة المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية والعسكرية بأسرع وقت ممكـن؛ حيـث عـارَضَ أن يتـولى الأمريكيـون والبريطـانيون إدارة العـراق؛ فـالحرب تختلف عن الإدارة. وفي هذا الصَّدد صرَّح دو فيلبـان -بأسـلوبه المثيـر لحنـق الأمريكيين- أنه يمكن لقوة عظمى كـسب الحرب بمفردها، ولكن بناء السلام يفترض حشد جهود الجميع؛ إذ إن الـبعض يعتقـد بأن أمريكا -نظرًا لجبروتهـا- أصـبحت قادرة على التحرك والعمل بفعالية أكبر من تلك التي تقدر عليها المجموعة الدولية التي يؤخذ عليها ترددها، بل وعجزهـا: "**أمـا قناعتنا نحن -كما يقول- فتكمن في القول بأن الأمم المتحدة تجسد ضـميرًا كونيًـا شاملاً يتخطى الدول نفـسها. فمـا بـين العجز مـن جهـة، والعمـل الاسـتباقي الأحادي الجانب من جهة أخـرى؛ هنـاك درب وسـط يقـوم علـى المـسئولية المشتركة، وعلى عمليـة بنـاء صـعبة لديموقراطية عالمية**"[41]. وبالتـالي فـإن الأمم المتحدة هي -وحدها- القادرة علـى إرساء الديموقراطيـة والاسـتقرار فـي العـراق، وضـمان إعطـاء الـسيادة للعراقيين[42].

هذا، ويرجـع الـسبب فـي التأكيـد الفرنسي على هذين الهدفين إلى الرغبة في تجنب تدعيم النظريات القائمة على منطـق الخصوصيات والطوائف؛ حيث إن العراق -على حد تعبير دو فيلبـان- هـو أرض الذكرى، وتعلقه بعاداته وبهويته قد سبق أن قاده إلى رفض الوصايات الخارجية التـي أراد البعض فرضها عليه. فكانت النتيجـة عدة انتفاضات حدثت خلال القرن الماضي وهزت دعائم هذا البلد بعمق. فمن ثورات إلى انقلابات؛ لم يتمكن العراق من العـيش بسلام، ذاك السلام الذي كان يطمـح إليـه بشدة. أما اليوم، فالضرورة الملحَّة تكمـن في نقل السيادة للشعب العراقي بحد ذاتـه؛ وذلك لكي يتمكن مـن تحمـل مـسئولياته كاملة. وهو ما لا يعني الرحيـل الفـوري لقوات التحالف ولكن بقاءها بتفويض محدد

تعطيه الأمم المتحدة لمهمتها، ويكون قصير الأجل، وترافقه تقارير منتظمة ومفصلة تُرفع إلى مجلس الأمن. فمن بين الأولويات –في هذه المرحلة على وجه الخصوص– تأمين سلامة الحدود والحد من التسلل. وقد يكون من الممكن تدارس عملية إعادة الانتشار لقوات التحالف، – وذلك بالتنسيق مع العراقيين؛ بغية التصدي لهذا الخطر الجامح– حيث لابد من الإسراع في تشكيل جيش وطني عراقي، على غرار ما حدث في أفغانستان. وهذا

وفي هذا الإطار، اقترحت فرنسا من ضمن المراحل التسلسلية ما يلي: فيما يتعلق بالمؤسسات العراقية التي أقيمت ساعتها (أي مجلس الحكم والوزراء المعينين) إمكانية اعتبارها –من قبل مجلس الأمن– بمثابة مؤسسات مؤتمنة على السيادة العراقية للفترة الانتقالية، وخلال مدة قصيرة –قد تبلغ شهرًا مثلاً– تتشكل حكومة مؤقتة من ضمن هذه الهيئات، وتنقل لها بصورة تدريجية السلطة التنفيذية، بما في ذلك النشاطات الاقتصادية والمتعلقة بالخزينة العامة. وقد يعهد إلى ممثل شخصي لأمين عام الأمم المتحدة؛ بتفويض يخوله تنظيم عمليات التشاور مع المؤسسات العراقية القائمة ومع سلطات التحالف، واستقطاب الدعم من قبل دول المنطقة. ومن الممكن لهذا الممثل الخاص تقديم تقارير لمجلس الأمن، واقتراح جدول زمني يحدد به عملية التحويل التدريجي

أمر يقتضي استدعاء جزء من القوات العراقية التي تم تسريحها، والتي لديها كفاءات لابد منها من أجل إعادة استتباب الأمن بشكل مستديم. وينبغي إنجاز العمل نفسه في مجال قوات الشرطة. وفي نهاية الأمر؛ قد يمكن التوصل إلى توزيع للمهام أكثر ملاءمة لاحترام السيادة العراقية، ودون شك أكثر فعالية، والأولوية فيما يخص الأمن الخارجي لقوات الأمم المتحدة والأمن الداخلي للسلطات العراقية.

للسلطات إلى الحكومة المؤقتة، وكيفية إنجاز هذه الفترة الانتقالية السياسية. كان من شأن هذا الجدول الزمني أن يتضمن مراحل إتمام المسيرة الدستورية؛ بغرض طرح مشروع نص قبل نهاية العام. ووفق هذا الجدول، طُرح تصور إجراء انتخابات عامة –بمجرد أن تسنح الفرصة بذلك– بحلول ربيع 2004، كما تصور الفرنسيون ساعتئذ.

كما أعلنت فرنسا في هذا الوقت أنها مستعدة لتحمل كامل مسئولياتها في هذا النطاق. فبمجرد أن يسترجع العراق سيادته، من الممكن توجيه الدعوة لعقد مؤتمر دولي بغية التطرق سويًا لمجمل المشاكل المتصلة بإعادة إعمار البلد، وسوف يكون الهدف منها إعادة الفعالية للنشاط الدولي لصالح العراق. وعلى الصعيد الأمني، سيتوجب إقرار المساهمات

في قوات الأمم المتحدة المرتقبة، فضلاً عن تأهيل الجيش وقوى الأمن الداخلي. هذا، وسيتعين تحديد الالتزامات في مجال المساعدات الاقتصادية، وكيفية تقديم العون اللازم لإعادة ترتيب الهيئات الإدارية العراقية[43].

وأشار شيراك إلى نقطة مهمة عند تأكيده على ضرورة إعطاء السيادة كاملة للشعب العراقي؛ وهي أن السبب في ذلك نفسيّ وسياسيّ في ذات الوقت؛ حيث لن يتقبل الشعب العراقي "**المسلم**" حاكمًا مسيحيًا وأجنبيًا؛ فهذا كثير، على حد تعبيره[44].

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة، صوتت فرنسا على قرار مجلس الأمن 1483 الخاص برفع العقوبات عن العراق، والذي يعيد التذكير بأن التحقق من نزع السلاح العراقي يبقى الهدف المشترك بين الأوروبيين والأمريكيين. ويحافظ القرار في هذا الشأن على دور لجنة التحقق والمراقبة والتفتيش التابعة للأمم المتحدة **CCVINU**، وعلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية **AIEA**؛ فالمفتشون الدوليون هم وحدهم قادرون على أن يؤكدوا للمجتمع الدولي –في الوقت المناسب– بأنه تم بلوغ هذا الهدف، ومع رفع العقوبات المدنية واستعادة تصدير النفط قريبًا؛ من المتوقع أن يتوفر للعراق حيازة الموارد اللازمة لإعادة بناء اقتصاده وتحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية لشعبه. وأعاد القرار التذكير بأن هذه الموارد – التي هي ملك للشعب العراقي– يجب أن يتم استخدامها لصالح العراقيين وحدهم، وبأكبر قدر ممكن من الشفافية، وأن الضامن لتحقيق هذا الهدف سيكون هو "**المجلس الدولي للاستشارة والرقابة على صندوق تنمية العراق**"، والذي أُعلن أنه سينشأ بمقتضى القرار. وتوقع القرار أيضًا الانتهاء تدريجيًا من برنامج "**النفط مقابل الغذاء**"، وأنه يجب التأكد من أن إحالة المسئوليات هذه تتم بصورة منظمة من الناحية العملية؛ أي بصورة تتلاءم مع تحسين الوضع الإنساني للعراقيين ومصداقية الأمم المتحدة واحترام التزامات العراق.

وبشأن إعادة الإعمار –وبالأخص في المجال السياسي– فإن القرار جسَّد الدور الأساسي الذي لا مناص منه للأمم المتحدة، والذي دافعت عنه فرنسا بدون كلل، بمشاركة دول عديدة أخرى. وبات نجاح هذه العملية مشروطًا –أكثر من أي وقت مضى– بإشراك الأمم المتحدة بقوة واستقلالية في تعريف سير العملية السياسية وتحديدها؛ أي بوضع يد الشعب العراقي عليها وبقبول دول المنطقة والمجتمع الدولي بها. فهذا شأن يتوقف عليه استقرار العراق، وبالتالي استقرار المنطقة برمتها. وفي هذا، رأى **شيراك**

أيضًا أن العملية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية السياسية في العراق ستكون أكثر فاعلية ومصداقية في حالة تحديد جدول زمني وإجراءات معينة بشأن تشكيل حكومة عراقية لها صفة تمثيلية ومعترف بها دوليًا. كما اعترف هذا القرار بصلاحيات واسعة للقوى العظمى المحتلة؛ وذلك في إطار القانون الإنساني الدولي، مع توفر الوسائل الضرورية من أجل الاضطلاع بها على أحسن وجه.

وبالتصويت لصالح هذا القرار، أرادت فرنسا إظهار مساندتها لهذه المهمة الشاقة التي بات المجتمع الدولي برمته من الآن فصاعدًا ملتزمًا بها. إن هذه الحقوق الموسعة تستدعي الاضطلاع بمسئولياتٍ؛ أولاً- تجاه الشعب العراقي الذي يجب أن يستعيد في أسرع وقت ممكن تحكمه الكامل بمصيره، ثم تجاه المجتمع الدولي؛ بما أن هذا المجتمع الدولي يقر بوجود حقوق وواجبات للسلطة القائمة في العراق، ويوجه إليها مطالب محددة. وهكذا، يجب مواصلة عرض الأوضاع في العراق على مجلس الأمن -وبصورة وثيقة- لا سيما من خلال معلومات يمده بها بانتظام الممثلون الدائمون للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية؛ عملاً بنص القرار. وسيقوم مجلس الأمن بإعادة تقييم آلية العمل برمتها بحد أقصاه **(12)** شهراً[45].

على الرغم من التناول السابق للمسألة العراقية، يمكن القول إنها لم تأخذ حيزًا كبيرًا من الخطاب الفرنسي في هذه المرحلة؛ حيث كان التركيز الأكبر على قضايا الأمن الأوروبي والمنطلقات النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية ودورها في تقوية أوروبا ووحدتها، وهو ما سيتبدى من خلال عرض القضايا الأخرى التالية.

- من الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني إلى الإرهاب

تعتبر هذه القضية عاملاً مشتركًا في الخطاب الفرنسي الرسمي -في كل مراحل الأزمة- حينما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط وقضايا العالم الإسلامي، وهو ما تجلى خلال هذه المرحلة؛ فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي في مؤتمر صحفي عُقد يوم 26 مايو 2003 -إثر محادثاته مع رئيس السلطة الفلسطينية ساعتها ياسر عرفات في رام الله- أنه قد تم قبول خارطة الطريق من طرفي القضية، ويتعين تطبيقها، وأنه يعود إلى الإسرائيليين أمر إعطاء المؤشرات الضرورية؛ كإيقاف العمليات العسكرية وتجميد التوطين والانسحاب من الأراضي وتحرير السجناء؛ إذ تعتبر جميع هذه الأمور خطوات ضرورية للتأكيد على النية بطي الصفحة والتطلع نحو المستقبل. وأشار إلى أن الوضع الإقليمي كامن في صميم

اهتمامات قيادات العالم وشعوبه. ففرنسا والاتحاد الأوروبي ملتزمان بشدة في هذه المسيرة، كما أنهما مضطلعان بدور رئيسي من أجل تحديد محتوى خريطة الطريق؛ ومن ثم يتعين ضم وتوحيد الجهود مع كافة الشركاء (مع الأصدقاء الأمريكيين والروس، ومع الأمم المتحدة وكافة أعضاء اللجنة الرباعية) لأن الأمر هو في الحقيقة مسئولية جماعية تضطلع بها المجموعة الدولية. وفرنسا -بمعية كافة شركائها في الاتحاد الأوروبي- لن تدخر جهدًا من أجل أن يصبح ما يتراءى لها اليوم حقيقة واقعة.

وأضاف دو فيلبان أن: "فرنسا تساند الجهود التي يبذلها الفلسطينيون، كما تساند مسيرة الإصلاحات، وتود الاستمرار في العمل على هذا المنحى فيما يخص إصلاح المؤسسات أو الإصلاحات في الميادين الأخرى. وهنا مكمن ما لدى فرنسا -ومعها البلدان الأوروبية والمجتمع الدولي- من شعور بأنها مدعوة للقيام بمواكبة عملية الإصلاحات هذه".

وفي خطاب مهم لدو فيلبان بمناسبة افتتاح مؤتمر السفراء الحادي عشر (يوم 28 أغسطس 2003) وجه دو فيلبان نداءً للإسرائيليين والفلسطينيين قائلاً: "إن عليهم أن يبينوا بإشارات قوية واضحة رغبتهم في السلام. وأرجع للفلسطينيين أمر القيام بكل ما من شأنه وضع حد **لعمليات الاعتداء**، وبيَّن أنه من الضروري أن ينسحب الإسرائيليون من الأراضي، وأن يقوموا بإطلاق سراح السجناء ورفع الحصار. كما يجب أيضًا تحقيق تقدم في المسارين الإسرائيلي/السوري والإسرائيلي/اللبناني؛ المجمَّدين منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. وفرنسا مستعدة للمساهمة في ذلك لأنها مقتنعة بأن السلام كي يكون دائمًا مستديمًا في هذه المنطقة لابد وأن يكون شاملاً".

- من الإرهاب إلى إعادة تعريف الإسلام

في نفس هذا الخطاب، انتقل وزير الخارجية الفرنسي نقلة واسعة من حديث "الإرهاب وسبل التخلص منه" إلى تخصيص "الإسلام" وما أسماه "الأصولية الإسلامية" ببيان مطوَّل ومعبِّر أيَّما تعبير عن الرؤية الفرنسية لعالم الإسلام، على هامش الأزمة العراقية. طرح دو فيلبان -في هذا الخطاب- عددًا كبيرًا من الأفكار المهمة التي تستدعي إبراز هذا الخطاب ورصده ثم بيان دلالاته وذلك على النحو التالي:

أشار دو فيلبان في البداية أنه "**سبق لفرنسا أن طالبت بتسجيل جماعات -تقوم بأنشطة إرهابية مؤكدة- على قائمة الاتحاد الأوروبي. وهي لا تتخذ أي موقف مجاملةً، وستبقى متيقظة بوجه خاص حول هذا الموضوع.. حيث إن تحدي الإرهاب لا يقع فقط على عاتق دولة أو**

أخرى، ولكنه تحدٍ يقع على عاتق المجتمع الدولي برمته. ولا يوجد أي التزام هو أكثر إلحاحًا وضرورة بالنسبة للمجتمع الدولي من ذلك المتعلق باجتثاث هذه الآفة: إنها ضرورة أخلاقية ملزمة وحاجة أساسية ماسة لاستتباب الأمن. لا يمكن للعالم أن يقبل بهذا التهديد بنشر العبث والكراهية. وما يزيد من ضرورة القيام بهذه المهمة؛ هو انتشار أسلحة الدمار الشامل، والأزمات الإقليمية التي تفتح ثغرات يمكن للمنظمات الإرهابية أن تتخذها ملاذًا لها.. هذا، وتخضع هذه الأزمات والتهديدات لقوانين مشابهة؛ مما يضاعف من تداعياتها: و**أول** هذه التداعيات؛ يكمن في ترابطها؛ حيث ترتبط كل من هذه الأزمات بالأخرى؛ **لأن الأحداث التي تحصل في حيفا والبصرة أو في سرينجار تُحدث صدى -من خلال دروب خفية-** في مناطق أخرى من العالم وفي قارات أخرى. و**ثاني** هذه التداعيات؛ هو طول الأجل الذي تتأجج معه مشاعر الكبت المتعددة، لدى شعوب تجد نفسها مدفوعة نحو اليأس. و**ثالث** هذه التداعيات؛ هو العنف الذي يدخل في دوامة من الاعتداءات والأعمال الانتقامية التي يبدو أنه لا يمكن لشيء ما أن يوقفها؛ حيث إن المخاطر لا تأبه بالحدود الجغرافية التي يتم اجتيازها على دروب تهريب المخدرات والأسلحة، والتي تجتازها أيضًا التدفقات المالية غير القانونية، وشبكات الحاسوب التي تبث رسائل تحمل الكثير من معاني عدم التسامح..

وفي مواجهة هذه المخاطر، يجب أن نحذر من الولوج في طريقين مسدودين: **الأول**- هو طريق التسليم بحتمية القدر في مواجهة عالم تصعب السيطرة عليه؛ حيث يغلب فيه التشخيص على الرغبة في العمل، عالم يتغلب فيه الخوف على الفعل. وبالطبع لم يعد هناك من الآن فصاعدًا أي دولة أو تحالف يمكنه المحافظة على النظام والحفاظ على السلام. إن العمل الجماعي -هو وحده- قادر على ملأ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته نهاية حقبة المواجهة بين الكتلتين. وتنوي فرنسا أن تلعب دورها كاملاً على هذا الصعيد، بما في ذلك على الصعيد العسكري. وخير شاهدٍ على ذلك هو التزامها العسكري في أفغانستان وفي البلقان وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية وفي ساحل العاج.

أما الطريق المسدود **الثاني** فيتعلق بالمجابهة التي من شأنها أن تؤدي بنا إلى انشقاقات رهيبة. وفي مواجهة الصدمة وضخامة التهديدات؛ غالبًا ما يغرينا اللجوء إلى القوة. ويمكن للجوء إلى القوة أن يجد تبريرًا له إذا ما كان الأمن الجماعي أو الحالات الإنسانية الطارئة تقتضي ذلك. ولكن القوة لا يمكن إلا أن تكون ملاذًا أخيرًا بعد استنفاذ كافة الحلول الأخرى وعندما يقرر ذلك المجتمع الدولي، من

خلال مجلس الأمن. ونظـرًا لأن التهديـد الإرهابي قد اتخذ علـى مـدى الأعـوام السابقة بُعدًا استراتيجيًا؛ فإنه يـستدعي ردًا شاملاً. ويتعلق الأمر بمكافحته وجهًا لوجه بواسطة كافة الوسـائل التـي بحوزتنـا: الوسائل العسكرية والـشُّرطية والقـضائية والمالية والمخابراتية. ويتعلق الأمر بعـد ذلك بمكافحة الآفات التـي يقتـات عليهـا الإرهاب، بدءًا مـن الأزمـات الإقليميـة ووصولاً إلى الفقـر المـدقع. فالإرهـاب ينتشر من جراء تكاثر "بثور" هذا العـالم. وهو يستند إلى مشاعر الظلـم والـشعور بالمهانة وعدم التفهم. وهذا هو السبب لعدم وجود حل دائم، بدون عمل حازم ضد هذه البؤر من الأزمات، وبدون حـوار ملـزم وشجاع بين الأطـراف المعنيـة. وعلـى المدى الطويل لا يوجـد جـدار واق هـو الأكثر صلابة ضد التعصب؛ غير التبـادل الحقيقي بين الشعوب والديانات".

وأضاف دو فيلبان في هذا الصدد: "أن العالم الذي تتأكد فيه الهويّات بكل ما يحمله ذلك من تعقيدات هو الذي يجب أن نتعامل معه بوسائل جديـدة. كمـا أن التطلعـات لتحقيق الهوية وتعزيز الخصوصية والتـي تعد ردًا على العولمة التي تفضّل إضـفاء نمط موحَّد على الثقافات والسلوكيات يمكن لها أن تتقوقع في أي لحظة لكي تدخل في مجابهة مع بعضها البعض. إن معـادلات ثابتة ثقافية ودينيـة تـشغل اليـوم قلـب العلاقات الدولية بالقدر نفسه الـذي كـان يؤول للعوامل التقليديـة المتعلقـة بـالقوة والتعـداد الـسكاني والقـدرة العـسكرية والاقتصادية والتكنولوجية.. **إن الأصـولية الإسلامية تستدعي يقظة خاصة. فبتلاعبه بمشاعر الخوف واليأس وأشكال الكبـت وبنشره للعنف؛ أصاب التيـار الإسـلامي الأصولي الشرق الأوسط وجنـوب آسـيا وشرقها وبعض أجزاء من إفريقيـا، بـل وأصاب أيضًا كبرى المـدن الأوروبيـة. وبربطه بين أمور عدة (كرفض الغـرب، والإحساس بالحقد من جراء أشكال الظلم السياسي أو الاقتصادي، والتمسك بحرفية النص الديني، وتمجيد أشـكال التـضحية بالنفس) يبث هذا التيـار بلبلـة ضـارة ومؤذية فـي نفـوس حـائرة وسـاخطة وقلقة**"..

وأكد دو فيلبـان أيـضًا: "**أن أولـى ضحاياه هو العالم الإسلامي نفسه. بدايةً؛ لأنه يمثل أحد الأهداف الأولية للإرهـاب. فالضربات تتـوالى، مـن المغـرب إلـى تونس، ومن المملكة العربيـة الـسعودية إلى إندونيسيا. وثانيًا- <u>لأن الإسلام نفسه بات مستهدفًا</u>: إسلام الاعتدال والانفتـاح والتعددية. الإسلام المتنوع الـشعائر وذو الوقائع المعقدة المتطورة، والذي يطـرح تساؤلات فياضة، والذي يتنافى تمامًا مـع المسلمات المتعجرفة للأصولية. إن مثـل هذا الإسلام الأصولي** -على حد تعبير دو

فيلبان– **هو الذي يحمل في طياته تهديدًا للتطلع المشروع لكل المسلمين لممارسة سلمية لشعائرهم الدينية. ويرجع أمر اتخاذ زمام المبادرة للمسلمين في مجموعهم للقضاء على هذه الكراهية التي يسعى البعض لنشرها باسمهم. ويرجع الأمر للأوروبيين، الذين تقربهم روابط الجغرافيا والتاريخ والثقافة من العالم العربي والإسلامي؛ كي يعبِّدوا طريق الحوار والتفاهم.. فعلى مدى خمسة عشر عامًا، شهد العالم انقلابًا استراتيجيًا حقيقيًا. وفي الوقت الذي كانت فيه المواجهات بالأمس بين الكتلتين تتم بصورة غير مباشرة على شكل صراعات جانبية محيطة، بات التهديد الحقيقي يتمثل اليوم بصراع مفتوح بين "قلب الدائرة" و"محيطها". وهنا يكمن الرهان القاضي بتفادي تحول عالم يترصده التهميش إلى كتلة جديدة قد تجد وحدتها من خلال مواجهة مع الغرب".**

ويؤكد دو فيلبان: "**أن هناك نقاط ارتكاز جديدة تتوفر لدينا لمواجهة هذا التحدي. وهناك وعي يتصاعد في كافة أنحاء المعمورة، وعي بالمخاطر المهددة للسلام نتيجة الاندفاع نحو تضامن مدهش تمخض عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والذي سمح –وما يزال يسمح– بالتوحد من أجل مكافحة الإرهاب. وهناك وعي أيضًا بالمخاطر الاقتصادية في عالم يرفض سيطرة السوق المطلقة، وكذلك وعي بالمخاطر البيئية، وأخيرًا هناك وعي بضرورة التحرك معًا في مواجهة مخاطر مهددة، ولكن أيضًا في مواجهة تطلعات جماعية مشتركة. وعليه، فإن المفتاح لدخول عالم جديد يكمن في وحدة المجتمع الدولي. وتشهد وطأة الرأي العام على الساحة الدولية ببداية عصر جديد: فمن الآن فصاعدًا بات العالم يشكل كتلةً واحدةً جامعة؛ بحيث لم يعد بالإمكان أن يتجزأ بفعل الحسابات المظلمة التي تجريها بعض القوى. بات اليوم في مقدورنا بناء نظام عالمي يرتكز على مفهوم أخلاقي وعلى مُثل عليا وقيم"..**

هذا، وتنوي فرنسا –على حد تعبير دو فيلبان– أن تعمل على تحقيق كل هذه الآمال. فهي تجسد نظرة أصيلة فريدة وإرادية ترتكز على ثلاثة أهداف: **أولاً**– إعطاء أولوية للمعالجة السياسية للأمور، **ثانيًا**– تحرك لازم مستوحى من مبادئ التضامن والعدل واحترام الآخر. و**أخيرًا**– ضرورة صياغة نظام دولي مبني على المسئولية الجماعية. ويكمن هذا الهدف في توسيع تحرك المجتمع الدولي من أجل بناء نظام عالمي يعتمد على المسئولية الجماعية".

إن الملاحظ من مجمل الخطاب السابق، أن دو فيلبان يقدِّم طرحًا جديدًا للإسلام أو لما يجب أن يكون عليه الإسلام

الذي يتوافق والقيم الغربية أو العالمية من وجهة نظره، كما أنه يدين نموذجًا آخر أسماه "الأصولية الإسلامية" المرادفة "للإرهاب" من وجهة نظره أيضًا، وهو ما يقوم به الكثيرون من السياسيين الغربيين؛ حيث إنهم يدْعون –بشيء من الانتقائية القيمية– إلى شكل معين من أشكال الإسلام يفضلونه، ويرفضون شكلاً آخرَ لا يتلاءم مع مصلحتهم. والآن وفي ظل غياب الوعي بالصالح العربي والإسلامي، أيكون من المتوقَّع قبول هذا الطرح الفرنسي الخاص للإسلام وغيره من الطروحات المماثلة وتصديره إلى العالم الإسلامي أو العالم أجمع كما هو؟ أليس من أضعف الإيمان وأقل القليل الواجب والطبيعي أن يتبنى المسلمون أنفسهم التعريف بحقيقة دينهم وتفنيد كل مفهوم آخر خاطئ أو مخلّ، ونقده والرد عليه بالدليل والحجة القاطعة، بالإضافة إلى الأهم وهو تمسكهم بتمثُّل إسلامهم في سلوكهم ومعاملاتهم؟

إن تجرؤ الآخر على صياغة قيمنا بما يتناسب معه أمرٌ لا يمكن قبوله؛ حيث يُرسخ ذلك شكلاً جديدًا من أشكال "**تبعية القطيع**" غير المتوافقة مع تاريخ الإسلام وحضارته وفضله على الحضارات الآنية.

– التأسيس لنظام عالمي جديد متكامل

وكان ضمن ما أكد عليه دو فيلبان في هذه الكلمة أنه انطلاقًا من الوضع العالمي الراهن، يجب التأسيس لنظام عالمي جديد متكامل؛ الأمر الذي أكده من قبل كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة في 30 يوليو 2003 فقال: "إن الرهانات الحالية ذات أهمية قصوى وهي فائقة التعقيد؛ بحيث لا يمكن لدولة واحدة أن تجابهها بمفردها". ومن ثم يجب تأسيس ديموقراطية عالمية حقيقية للتعامل مع هذا الأمر.

وأضاف دو فيلبان في هذا الصدد: "أن هناك اليوم ديناميكية جديدة وإيجابية قيد التنفيذ؛ ألا وهي التجمعات الإقليمية. ويمثل الاتحاد الأوروبي بلا شك النموذج الأكثر اكتمالاً في هذا الصدد. **ولكن هناك تطورات تظهر معالمها بوضوح في نفس هذا الاتجاه في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية**". وأرجع دو فيلبان السبب في ذلك إلى ثلاث نقاط رئيسية: **أولاً**– لأن "تعدد الأقطاب" يوفر هوامش جديدة للتحرك. و**ثانيًا**– لأن أشكال التقدم التي يتم تحقيقها على المستوى الإقليمي تفيد الديموقراطية. و**أخيرًا**– لأن التعاون الإقليمي هو عامل يعظم من فرص السلام في مواجهة الصراعات.

وعن المبادئ المعمول بها، والتي من شأنها أن تسمح اليوم بإعادة السلام إلى المناطق التي تشهد الأزمات يضرب دو فيلبان المثل بالسياسة الفرنسية تجاه إفريقيا: "إنه في قلب السياسة الإفريقية لفرنسا، هناك حرص على الفعالية. ولقد

دفعتنا الحالات الطارئة والملحة في هذه القارة إلى وضع صيغ عملية ترتكز على ضروريات ثلاث ملزمة: المساعدة لتحقيق تجمع إقليمي، والمساعدة في الوساطات الإفريقية، والحرص على إقامة صلة جيدة بين الأمم المتحدة والمنظمات المحلية".

حرص دو فيلبان –في هذا الصدد– على التأكيد أن النظرة الفرنسية حول مفهوم التعددية القطبية لا تهدف بأي حال من الأحوال إلى التحضير لتنافس أو مضاربة، بل مقصدها المسئولية والاستقرار وروح المبادرة.. ومن ثم يجب التأسيس لديموقراطية عالمية حقيقية تكون على مستوى الرهانات وعلى نفس مستوى التحرك الإلزامي المفروض على الجميع. وتحقيقًا لذلك، يجب –كما أكد دو فيلبان– إصلاح الأمم المتحدة بهدف وضع مناهج عملية لتصرفها، ومدها بالأدوات ونقاط الارتكاز التي ستحتاج إليها من أجل التمكن من معالجة معضلات العالم: **أولاً**– يلزم جهاز يتمتع بشرعية كاملة يكون له حق اتخاذ القرار، **ثانيًا**– ينبغي تخصيص الأمم المتحدة بإمكانيات تخولها من التصرف بسرعة وفعالية في سائر المجالات الجوهرية. وتطالب فرنسا أيضًا بالانكباب على التفكير بشكل معمَّق، ورفيع المستوى، بالإمكانيات التي من شأنها توفير وتثبيت احترام حقوق الإنسان في العالم بمزيد من الفعالية.

كما ترغب أيضًا في أن يتم إنشاء هيئة لنزع السلاح يمكن أن تتشكل من مفتشين دائمين؛ وذلك من أجل الاستجابة إلى المتطلبات الجديدة التي باتت ناجمة عن المخاطر الراهنة من جراء انتشار الأسلحة النووية في "إيران" –التي أعلن شيراك من خلال مؤتمر صحفي عُقد في 22 سبتمبر 2003 أنها "**مشكلة حقيقية**"، ودعا إيران إلى احترام معاهدة TICE التي تمنع نهائيًا كل محاولات إحراز أسلحة نووية– "وفي كوريا الشمالية" والتي لم يوجه لها شيراك أي نداء على الرغم من تأكيده –خلال نفس التصريح السابق– على أنها تمثل أيضًا مشكلة حقيقية مثل إيران.

انتقل دو فيلبان –بعد ذلك– إلى التأكيد على أن أوروبا هي في صلب ما ينتظر فرنسا من مستقبل، ويجب أن تكون محور تحرُّكها. حيث إنها تشكّل واقعًا متباينًا متناقضًا: فمن جهة، هي تمثل كيانًا عملاقًا يضم نصف مليار نسمة، وهو مهد للمثاليات من حيث الحريات والتسامح والإخاء، كما أنها تشكل قوة عظمى هي الأولى اقتصاديًا ونقديًا، وأضحت الإنجازات الناجحة تتسارع سنة تلو الأخرى؛ فمن اعتماد اليورو إلى توسيع الاتحاد والأعمال التحضيرية الجارية على مشروع الاتفاقية الأوروبية الجماعية.

ولكن –وفي نفس الوقت– تظهر نقاط ضعف لدى الإنجازات؛ من نمو اقتصادي

غير كافٍ وإرادة سياسية متـرددة خـلال الأزمـة العراقيـة، قـد تجعـل الاتحـاد الأوروبي يبدو عاجزًا عن إعطاء الأجوبة بشأن التحـديات الاقتـصادية والـسياسية لعصرنا الراهن.

- النمـــو الاقتـــصادي والتقـــارب الفرنسي/الأمريكي

يُرجع الكثير من المحللين الـسياسيين التحول في السياسة الفرنسية إزاء قـضايا العالم العربـي والإسـلامي مـن جهـة، والولايات المتحـدة مـن جهـة أخـرى، بالإضافة إلى السعي الدائم لبنـاء أوروبـا الموحدة- إلى الأزمة الاقتـصادية التـي تعيشها أوروبا. هذا، وقد أعلن شيراك في خطابه لقمة مجموعة الثمانية فـي إيفيـان Evian يوم 21 مايو 2003 أن: "أوروبا قد عانت خلال العامين الأخيرين من تباطؤ بالغ وملموس للنمو الاقتصادي العـالمي، وقد تفاقم بفعل التقلبـات العالميـة فطـال الميادينَ الاقتصادية الكبرى جميعَها.. وهو ما لا يمكن معالجته إلا بتجديد الثقـة فـي نظامنا الاقتصادي.. من خلال عدة عوامل أهمها تحقيق مزيد من الأمن"؛ لـذلك أكـد شيراك على أنه قد تم إنجاز عمل هائل من أجل التأكد من تنفيذ مبادرة **الوقايـة مـن حصول الإرهابيين على أسـلحة الـدمار الشامل**، وخاصة تلك الأسلحة المخزنة في أراضي الاتحاد السوفييتي السابق. وفرنسا مثلها في ذلك مثل شركائها؛ تحضر العديد من المشروعات مـع روسـيا فـي هـذا المجال.

وبصورة أعم، أوضح شيراك أنه سيتم التباحث حول المسألة الرئيسة المتمثلة فـي الحيلولة دون انتشار الأسلحة؛ فالعديد مـن الدول تطور حاليًا برامج محظورة.. وهو ما لا يمكن تقبله؛ ومن ثم يجب العمل فـي الإطار الشرعي للحقـوق، وفـي إطـار القانون الدولي. وهو ما يعتبر أحـد نقـاط الاتفاق التي يرى شيراك أنها **تقارب بـين فرنسا والولايات المتحدة**؛ فقد صرح فـي مؤتمر صحفي لـه فـي الأمـم المتحـدة بنيويورك يوم 23 سبتمبر 2003 أنه على الرغم من وجود اختلافـات بـين فرنـسا والولايات المتحدة إزاء بعض القضايا، إلا أنها اختلافات إيجابية؛ حيث تتمنى فرنـسا النجاح للأمريكيين، هـذا بالإضـافة إلـى وجود ثلاث نقاط أساسية مـشتركة فيمـا بينهما: **أولهـا**- سياسـة الـدولتين إزاء حصول الإرهابيين على أسـلحة الـدمار الشامل، **ثانيها**- مكافحة الجرائم الموجَّهـة ضد الإنـسانية، **ثالثهـا**- وهـي تخـص العراق؛ حيث تتفق الدولتان على ضرورة إعادة البناء وعودة السلام والديموقراطية. **ويشـبِّه شيراك الأوروبيين والأمـريكيين بالقطبين اللذين تجمع بينهما نفس الثقافة ونفس القيم، وبالتالي نفس الأهداف**[46].

وعلى العكس من ذلك؛ فقـد أكـد دو فيلبان -من خلال خطابه الكبيـر الـسابق

الإشارة إليه أعلاه- أن: "هناك فوارق وتباينًا بين أوروبا والولايات المتحدة قد يكون من العبث التنكر لها؛ حيث إننا متواجدون -على حد قوله- في محيط استراتيجي جديد، وقد تكون هناك بعض من العناصر الأساسية في علاقتنا قد تغيرت؛ فمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لا تزال قائمة كحلف يهدف إلى الدفاع عن مصالح أمنية مشتركة، ولكنها لم تعد كما كانت عليه؛ تشكل ذاك الدرع الواقي الذي كان يحمينا من هجوم سوفيتي محتمل، وتعاملنا مع المخاطر المهدِّدة قد يكون متفاوتًا حول بعض النقاط. وتصورنا لدور الأمم المتحدة لم يعد -دون شك- تصورًا متشابهًا. **ولكن -وفيما يخص الجوهر، وعلى غرار مضمون خطاب شيراك السابق- تبقى الديمقراطيات الغربية متحدة ومتعاضدة؛ فعليها مواجهة تحديات مشتركة، ومشاطرة الطموح نفسه. فبالنسبة لأوروبا كما بالنسبة لأمريكا، يعد الجمود أمرًا غير مقبول به على صعيد الديموقراطية وحقوق الإنسان؛ لأننا نتقاسم القيم الأساسية نفسها: ألا وهي الحرية والتسامح والتقدم، إضافة إلى أننا نتقاسم الطموح ذاته بشأن إنعاشٍ اقتصاديٍّ في عالم أكثر رخاءً وأمانًا؛** فبالنسبة لنا يعرِّض الإرهاب -وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأزمات الإقليمية- أمنَ مواطنينا لمخاطر غير مقبولة. ينبغي أن نمضي إلى الأبعد سويًا؛ كي نتعامل بشكل أفضل مع هذه المخاطر. إن القطبين الكبيرين لجملة البلدان العابرة للأطلسي؛ وهما نموذجان للنمو والديموقراطية، يربطهما -فضلاً عن وحدة القيم والحضارة- نوع من التكامل قابل لأن يستغل. فليس هناك القوة والجبروت من جهة والوهن والضعف من جهة أخرى؛ إنما عدد من الإمكانيات للعمل والتفكير. إن ما لدينا من تنوع وتصميم تكمن فيه قوتنا المشتركة. فمن مصلحة الولايات المتحدة أن تتقاسم المخاطر مع أوروبا وبالتالي المسئوليات، ومن مصلحة أوروبا أن توفر لنفسها الإمكانيات الضرورية لترجمة رؤاها السياسية إلى واقع ملموس".

إن ما سبق يفسر -في بعض منه- ازدواجية الموقف الفرنسي الذي أشارت إليه الدراسة من قبل؛ ومن ثم يفسر تحول السياسة الفرنسية إزاء العالم العربي والإسلامي. وجاء هذا التحول في سياق المحاولة الفرنسية لترميم العلاقة مع واشنطن -على حساب العلاقة مع العالم العربي- بعدما ساد انطباع بأن العلاقات الفرنسية/الأمريكية ستبقى لفترةٍ ما عُرْضةً للاضطرابات. ولكن من الواضح أن هذا المسعى من جانب باريس لم يحظَ بالقدر المطلوب من التجاوب من جانب الولايات المتحدة، التي تراوح ردها بين التلويح بفرض عقوبات تجارية، وحرمان الفرنسيين من أي عقود في إعادة تعمير

العراق، وتهميش دور فرنسا السياسي في بعض الهيئات الدولية مثل حلف الأطلنطي، وتزعَّم هذا الاتجاه -الداعي لضرورة دفع الثمن- فريق الصقور الأمريكيين في البنتاجون خاصة نائب وزير الدفاع-"ولفويتز". والذي تجاوب معه نسبيًا الرئيس الأمريكي "بوش" بنفيه استقبال الرئيس "شيراك" في مزرعته في "كوروفورد"؛ وهو ما يشير إلى فقدان الحميمية بين الرئيسين، ثم توجيه انتقادات وتجريحات شخصية لشيراك، وعَمِل الفرنسيون على تجرعها رغم مرارتها، ومحاولة تجاوز هذا الخطاب الأمريكي المناهِض لهم؛ بالتأكيد على أنهم حلفاء واشنطن، وأن العقوبات التجارية التي يسعى الصقور الأمريكيون إلى فرضها على باريس سوف تصيب الاقتصاد الأمريكي.

أما التجاوب الأمريكي الآخر فكان إيجابيًا، وتزعمته الخارجية الأمريكية على لسان الوزير "باول"؛ الذي أكد أن عُمْر العلاقات الفرنسية/الأمريكية **(225)** عامًا، كما نفى المتحدث باسم البيت الأبيض "آري فلايشير" أن فرنسا ستدفع ثمن معارضتها[47].

ثانيًا- الموقف الألماني:

اعتمدت الدراسة في رصد الموقف الألماني الرسمي على تصريحات المستشار الألماني جيرهارد شرودر[48]، ووزير الخارجية يوشكا فيشر[49]، وسوف يتم العرض لهذا الموقف من الأزمة العراقية على مراحله الثلاث تباعًا.

١- مرحلة ما قبل الحرب:

بدا الخطاب الألماني الرسمي في أول الأمر مختلفًا عن نظيره الفرنسي؛ ففي الوقت الذي بيَّن فيه الأخير -واقعيًا- تأييده المشروط للحرب على العراق، أكد الخطاب الألماني رفض الحرب نهائيًا. ولكن سرعان ما تسلل إليه التناقض ليتطابق بذلك مع الخطاب الفرنسي، وإن كان التناقض الألماني بدا أكثر فجاجة كما سيتضح مما يلي.

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن الخطاب الألماني الرسمي -خلال مرحلة ما قبل الحرب- تمحور حول قضية واحدة رئيسة يشوبها الكثير من الغموض؛ وهي: **نزع أسلحة العراق سلميًا**؛ حيث أعلن شرودر في 4 سبتمبر 2002 -خلال مؤتمر صحفي عُقد في برلين- أن هدف السياسة الدولية هو عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق، وتعبئة كل الإمكانات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لتسهيل مهمتهم[50]، كما أكد أنه ما زال هناك وقت لتجنُّب أي مواجهة عسكرية في منطقة الخليج[51]؛ وهو ما دعاه للإعلان عن أن ألمانيا لن تؤيد أي قرار يشرِّع حربًا ضد العراق[52].

وهكذا، قد بدا أن ألمانيا ترفض بشدة شن حرب في المنطقة. وما أكد هذا الظن تصريح شرودر يوم 18 مارس 2003، عندما وجه بوش تهديدًا لصدام حسين إذا لم يغادر البلاد فإن الولايات المتحدة سوف تتدخل عسكريًا؛ حيث انتقد المستشار الألماني السياسة الأمريكية تجاه العراق، كما أعلن أن التهديد العراقي لا يصل إلى درجة شن الحرب عليه؛ فالعراق -على حد تعبيره- يستجيب لخطوات نزع أسلحته من جانب مجلس الأمن، وبالتالي فإن ألمانيا لن تترك فرصة -مهما كانت صغيرة- لتحقيق السلام في العالم.

هذا، وقد رأى بعض المحللين السياسيين أن رفض ألمانيا للحرب على العراق يرجع لاعتبارات مهمة، منها:

- أن ألمانيا ظلت -ولمدة طويلة- تموّل عمليات تقررها أمريكا، ولم تعد برلين -في ظل تلاشي **محور وارسو** منذ عام 1990- مجبرة على تحمل أعباء عمليات تُقررها واشنطن.
- أن ألمانيا تخوفت من انعكاسات الحرب على اقتصادها المتأزِّم.
- أن برلين لم تعد بحاجة ماسة إلى المظلة الأمريكية، خاصة أن أوروبا الشرقية بدأت تتقدم لدخول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.
- أن المسألة العراقية تشكل فرصة لألمانيا لإسماع صوتها وإثبات استقلالية قراراتها، ولتدعو أيضًا إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، وتتمسك بدور أوروبي حقيقي، لا ينحصر فقط في التمويل بعد الحسم العسكري[53].

لم يمضِ الخطاب الألماني الرسمي في خط مستقيم وواضح منذ بداية الأزمة وحتى نشوب الحرب، ولكن اعتراه الكثير من الاعوجاج والغموض الذي جعل الكثيرين يتحدثون عن تراجع الموقف الألماني بل وتناقضه؛ ومن أمثلة ذلك تصريح شرودر (في 11 ديسمبر 2002) خلال حديث تلفزيوني، أكد فيه أن الجنود الألمان سوف يمثلون جزءًا من العمليات التي ستقوم بها الأمم المتحدة في حالة نشوب حرب على العراق؛ وهو ما يعني حماية أراضي الحلف (على حد تعبيره). غير أنه تراجع بعد ذلك عن هذا القول، وأعلن في تصريح آخر له أن ألمانيا لن تشارك في حرب على العراق؛ سواء كان ذلك بقرار من الأمم المتحدة أم لا.

وقد يعود هذا التراجع من جانب شرودر إلى الانقسامات التي أحدثها التصريح الأول بين الاشتراكيين- الديموقراطيين من جانب، و"الخُضر" من جانب آخر؛ حيث أعلنت "أنجيليكا بير" رئيسة حزب الخُضر أن الدستور الألماني

يفرض على شرودر عدم مساندة أي حرب ضد العراق، كما يمنعه الدستور من المشاركة في أي حرب عدوانية هجومية، إلا أن شرودر تراجع للمرة الثانية وأعلن أن "بير" ليس لها أن تتخذ قرارات؛ فقرار المشاركة في الحرب قرار تتخذه الحكومة، ومن ثم أكد أن ألمانيا سوف تفتح مجالها الجوي بلا حدود لشركائها في الحلف لإتمام مهامهم[54].

وكأحد الدلائل الأخرى على تناقض الموقف الألماني إزاء شن حرب على العراق تصريح جيرت فايسكيرشن، المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي-الاشتراكي الحاكم في برلين، الذي أكد من خلاله أن تأييد التحالف الحكومي الألماني لعمل عسكري ضد العراق ممكن ولكن بشروط. ولخَّص المتحدث هذه الشروط للإذاعة الألمانية بالقول إنه إذا تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن هدف تغيير الحكومة في العراق، فإنه يستطيع أن يتصور إمكانية أن تفتح برلين النقاش مجددًا -بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي- حول إمكانية موافقتها على اتخاذ إجراء عسكري بتفويض من الأمم المتحدة لفرض فرق التفتيش العسكري على العراق.

وقال فايسكيرشن إن ألمانيا ستنتظر لترى كيف سيكون القرار الذي سيخرج به مجلس الأمن حول العراق؛ لأن الحكومة الألمانية لا تعرف التفاصيل، ولا تعرف أكثر من أن الولايات المتحدة تأمل بأن ترى نفسها مخولة -خلال وقت قصير، ولعدم وجود حلول أخرى- بالتصرف عسكريًا باستقلالية. وهذا ما تواجهه برلين بالرفض. بالإضافة إلى ذلك؛ أعلن رئيس لجنة الشئون الخارجية في البرلمان الألماني (هانس أولريش كلوزي) في تصريح له أن الموقف الألماني قد يتغير إذا ما ظهرت دلائل جديدة تشير إلى تعاون بين العراق والإرهاب الدولي[55].

تجدر الإشارة هنا إلى تصريحين للحكومة الألمانية قد يضاعفا من غموض وتناقض موقفها الرافض للحرب، ولكنهما قد يوضحان بعض أسبابه، وهما: **أولاً**- إعلان شرودر عن إرسال حكومته صواريخ باتريوت الدفاعية إلى **إسرائيل** لحمايتها من أي هجوم محتمل[56]. **ثانيًا**- تصريح وزير الخارجية الألماني فيشر الذي يفسر فيه ما سبق بأن الحكومة الألمانية الحالية تبذل قصارى جهدها كي **تكفل حق الحياة والأمن لإسرائيل**؛ وهو ما سيجعلها تبذل أقصى ما تستطيع لمنع الحرب[57].

إن ما يزيد الموقف الألماني غموضًا وتعقيدًا هو تناقض الأسباب نفسها التي تفسر رفض الحرب؛ حيث أشار بعض المحللين السياسيين إلى أن ألمانيا قد اتخذت هذا الموقف؛ لأنها تعلم جيدًا -كسائر دول

أوروبا- أن هدف الولايات المتحدة الحقيقي من هذه الحرب هو الإمساك بالقرار السياسي المتعلق بالنفط؛ بحيث تنتهي "أوبك"، ويصبح النفط سلاحًا بيد أمريكا لإخضاع الدول الأخرى، وفي المقدمة أوروبا وروسيا والصين، بالإضافة إلى إيجاد وضع سياسي في العراق يسمح بتنفيذ استراتيجية إخضاع للمنطقة تحت الهيمنة الأمريكية-الإسرائيلية، وتصفية القضية الفلسطينية وفقًا للمنظور الليكودي المتطرف؛ وهو ما يتعارض بدوره مع التصريحين السابقين. ولهذا فإن وقوف ألمانيا ضد الحرب وضد انفراد أمريكا بشنها، يصدر عن مصلحة عليا لها، يتوقف عليه الكثير من مستقبلها في الأيام القادمة؛ حيث إنها لا تملك أن ترى صناعاتها تخرج من الأسواق حين تنفرد أمريكا بالقرار العسكري السياسي الاقتصادي النفطي في العالم[58].

٢- مرحلة الحرب:

مع بدء العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق، أعلنت الحكومة الألمانية عن أسفها لقيام مثل هذه الحرب؛ حيث صرَّح فيشر في خطاب له أمام البرلمان الألماني يوم 20 مارس 2003 أن الإنسانية كلها تعيش بسبب هذه الحرب يومًا حزينًا؛ لأنها أسوأ الحلول.. وآخر الخيارات؛ ففي البداية، لابد من توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب عليها، مع التأكد من استنفاذ جميع الوسائل السلمية الأخرى؛ وهو ما لم يحدث؛ لذلك عارضت ألمانيا الحرب كما أكدت أنها لن تشارك فيها. وقد أعرب جيرهارد شرودر -في خطابه يوم 21 مارس 2003- عن ثقته في أنه ما زال هناك وسيلة أخرى لنزع أسلحة "**الديكتاتور**"؛ وهذه الوسيلة هي الأمم المتحدة؛ **فالولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت أسوأ قرار**.. والحرب قد اندلعت.. وليس في الإمكان الآن سوى النظر للمستقبل، وتمني انتهاء هذه الحرب في أسرع وقت بسقوط النظام العراقي، وبأقل عدد من الضحايا. وهو الهدف الذي لم تصرح به ألمانيا، وكذلك فرنسا قبل الحرب؛ فكل ما كانتا تدعوان إليه هو نزع أسلحة صدام، وليس سقوط نظامه الديكتاتوري. ولكن مع نشوب الحرب تمنت كلتا الدولتين أن يسقط النظام سريعًا، ومع القبض عليه أعلنتا عن سعادتهما بذلك؛ مما يزيد من غموض وتناقض موقفهما ويطرح -من جديد- تساؤلات حول السبب الرئيس لرفضهما الحرب.

تميز الموقف الألماني في هذه المرحلة -رغم صغر مدتها- عن المرحلة السابقة بتنوع ووضوح القضايا التي انبثقت عنه؛ وهي:

- الدور المحوري للأمم المتحدة

"**نحن نتحد في سبيل أولوية واحترام القانون؛ لذلك فإننا ندافع عن سياسة سلام**

من شأنها أن تقي من الأزمات وتمنع النزاعات بالتعاون فيما بيننا". بهذه العبارات بدأ شرودر كلمته أمام البرلمان الألماني (يوم 3 أبريل 2003) حول الوضع الدولي والسياسة الخارجية والأمن الأوروبي؛ ومن ثم يجدر القول إن ألمانيا تتبع هدفًا للأمن العالمي يتأسس على ما يلي: **أولاً**- التعاون متعدد الجوانب، **ثانيًا**- نزع الأسلحة والتنمية الدائمة، **ثالثًا**- مكافحة العنف، **وأخيرًا**- اللجوء إلى الوسائل البوليسية أو العسكرية عند الضرورة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تتمسك الحكومة الألمانية باحترام احتكار الأمم المتحدة لاستخدام القوة. يشير شرودر إلى أنه -وفقًا لهذا الأساس- تقوم ألمانيا بوظيفتها الدولية داخل الاتحاد الأوروبي ضد الإرهاب في أفغانستان والبلقان، وداخل مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

واستكمالاً للتناقض والغموض الذي أثاره الموقف الألماني في مرحلة ما قبل الحرب، أشار شرودر إلى أن ألمانيا تتمسك أيضًا بمساعدة ودعم شركائها في الأمم المتحدة؛ وهما إنجلترا والولايات المتحدة، ولكنه مع ذلك أكد أن حكومته ما زالت مقتنعة أنه كان هناك بديل حقيقي للحرب على العراق، والذي كان من الممكن نزع أسلحتها سلميًا، وقال: "**تعتقد الحكومة الألمانية أنه من الخطأ رفض استغلال هذه البدائل إلى النهاية**"؛ ومن ثم فإن الهدف الآن هو إنهاء الحرب في أسرع وقت، وتقليل عدد الضحايا المدنيين والعسكريين قدر الإمكان. كما تمنى شرودر أن يسمح إنهاء الديكتاتورية للشعب العراقي بتحقيق أمله في العيش في سلام وحرية؛ وذلك من خلال تقريره مصيره بنفسه.

في هذا الصدد، يرى شرودر أن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دورًا مركزيًا في تنظيم مستقبل العراق على كل المستويات. كما يجب حماية أراضيه بعد انتهاء الحرب وتحقيق استقلاليته وسيادته؛ ليصبح بذلك الشعب العراقي مسئولاً وحده عن تقرير مستقبله السياسي، وحماية وإدارة بترولـه داخل دولته. إن الهدف -على حد تعبير شرودر- هو إرساء نظام سلام مستقر في الشرق الأوسط، يتيح لكل شعوب المنطقة إمكانية العيش في سلام ورخاء.

أما عن المساعدات الإنسانية التي ستُقدَّم للمتضررين من حرب العراق؛ فقد قررت الحكومة الألمانية مساندة الأمم المتحدة في إعدادها؛ مما أدى إلى مضاعفة صناديق الإغاثة المخصصة لذلك من (40) إلى (80) مليونًا، بالإضافة إلى زيادة (10) ملايين على ميزانية وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية، خُصِّصَت لإغاثة ومساعدة اللاجئين. هذا، وكان مجلس الأمن قد قرر (في 28 مارس 2003) دفع برنامج "النفط مقابل الغذاء"

المخصص لمساعدة العراق. هذا القرار الذي من شأنه أن يعطي سكرتير عام الأمم المتحدة كل السلطات في سبيل تفعيل وإدارة البرنامج تحت مسئوليته الشخصية، كما يمكِّنه من اختيار الإغاثات المبعوثة إلى العراق، وتعديل توزيع المساعدات الإنسانية في هذا البلد. وعقب هذا القرار؛ صرَّح سفير ألمانيا في الأمم المتحدة جونتر بلوجر Gunter Pleuger أن "النفط مقابل الغذاء هو أكبر برنامج إنساني في تاريخ الأمم المتحدة؛ حيث سمح للأمم المتحدة منذ عام 1995 أن تستخدم ناتج مبيعات البترول العراقي لضمان تموين وتزويد الشعب العراقي، ولكن نتيجة لنشوب العداءات تم إرجاء هذا البرنامج[59].

- زيادة القدرة الدفاعية للاتحاد الأوروبي

أكد المستشار الألماني شرودر أن ألمانيا منضمة بقوة لحلف شمال الأطلنطي ومنظمة الأمم المتحدة. ومن حرب العراق ودور الأمم المتحدة تنتقل ألمانيا للسعي إلى تنمية سياسة خارجية وأمنية مشتركة وفعَّالة. ويشير شرودر إلى أن أول مهمة لتحقيق السلام من قِبَل الاتحاد الأوروبي – والتي بدأت في مقدونيا– تتطلب شهادة حقيقية على قدرتها الدفاعية؛ فيقول: "إذا أردنا تلاشي وقوع أحداث مستقبلية شبيهة بما وقع في العراق؛ لابد من تحسين الآليات التي تسمح لنا بإرساء سياستنا".

ومن وجهة نظره؛ فإن تنمية الاتجاه نحو عالم يقوم على الأمن والتعاون لا يتم إلا من خلال الخبرة والوحدة الأوروبية. وهو ما يعتقد شرودر أنه من واجبات ألمانيا بشكل خاص، وأوروبا بشكل عام.

أشار شرودر بعد ذلك إلى القرار الذي اتخذه المجلس الأوروبي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001؛ وهو ضرورة البدء في تنفيذ سياسة أوروبية أمنية دفاعية على أرض الواقع. وأضاف: "لابد أن نتخلى عن إصدار ردود أفعال فردية حيال التهديدات الناشئة عن أسلحة الدمار الشامل مثلاً". ومن ثم فإن الجماعة الدولية –على حد قوله– يجب أن تتعلم من النزاع بشأن أزمة العراق؛ وذلك في سبيل إعداد اقترابات جديدة لتقوية القوانين متعددة الجوانب المخصَّصة للتحكم في عملية التسليح[60].

أما عن **مكافحة الإرهاب**، صرَّح شرودر في مقابلة له مع الجريدة الأسبوعية دي تسايت"Die Zeit" يوم 27 مارس 2003 أن الغرب يجب عليه أن يجدد مسعاه وجهده، كما يجب على الأوروبيين –تحديدًا– أن يلعبوا دورًا مهمًا داخل الائتلاف المقاوم للإرهاب، وفي الحوار بين الشمال والجنوب. تطرق شرودر بعد ذلك إلى نقطة مهمة تكاد تفسر تناقض الموقف الألماني إزاء الأزمة العراقية؛ وهي أهمية **تسليح وتمويل**

الجيش الألماني Bundeswehr، فهو يرى أن من يعتقد أن له حق الاختلاف أو الحق في أن يقول "لا" حيال القضايا المهمة –كالأزمة العراقية مثلاً– يجب أن يمتلك الأدوات التي يستطيع أن يتصرف بها للتعبير عن هذا الاختلاف. ومن هنا – على حد تعبير شرودر– تأتي ضرورة السعي إلى تسليح وتمويل الجيش الألماني. أضاف شرودر أن الحكومة الفيدرالية أعربت عن رغبتها في متابعة إصلاح وتنمية جيشها بأسلوب منهجي. وبخصوص ميزانية الدفاع أشار شرودر إلى وجوب مناقشة ما إذا كان الجيش الألماني لابد أن يستعد لمهام جديدة أم لا، وذلك قبل تقرير أي تغيير نهائي عليه.

مما سبق يمكن الإشارة إلى أن الخطاب الألماني –على قدر اهتمامه بـ"**أوروبا الدفاعية**"– نبذ فكرة الهجوم أو الحرب نهائيًا حتى لو ظن البعض أنها قد تؤدي إلى نتيجة إيجابية؛ وهي تحديث المجتمعات الرافضة لذلك، أو التي مازالت لم تندمج في العولمة، حيث أكد فيشر في حوار أجراه لصحيفة "Handelsblatt" يوم 3 أبريل 2003 أن الحرب لا يمكن أن تكون الوسيلة الفضلى لتحديث هذه المجتمعات، وأضاف أن الحرب قد تؤدي إلى التحديث بشكل أو بآخر؛ ولكن من المستحيل شنها لمجرد تحقيق هذا الهدف.

– التعددية ووحدة أوروبا

ترى الحكومة الألمانية أن الدرس المستفاد من الأزمة العراقية يتمحور –بالأساس– حول إيقان الأوربيين بالدور الذي يجب أن يقوموا به؛ كي يكون لهم صوت مسموع في العالم، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الوحدة الأوروبية؛ فالأوروبيون –على حد تعبير وزير الخارجية يوشكا فيشر– ليس لهم أن يعوّلوا على الأمريكيين مسئولية ضعفهم، بل عليهم أن يضاعفوا من تعاونهم فيما بينهم، ويصبحوا شركاء، وأن يحافظوا على العلاقات الممتدة عبر الأطلسي، والتي تعتبر حجر الزاوية في التعاون متعدد الجوانب. أما عن دور السياسة الخارجية الأوروبية في هذه اللحظة الراهنة؛ فقد أكد فيشر أنه ينحصر في منع انعكاس أي نزاع على نزاعات أخرى إقليمية كالنزاع بين الهند وباكستان على سبيل المثال[61]. كما أشار شرودر –في هذا الصدد– إلى أن تنمية السياسة الخارجية والأمن المشترك نحو وحدة أوروبية أمنية ودفاعية أمر مهيَّأ لجميع الشركاء، وغير موجَّه ضد الأمم المتحدة. كما أكد أن مشكلات القرن الواحد والعشرين لا يمكن حلها إلا من خلال **التعددية**. وأضاف أن الأمم المتحدة لم تصبح بذلك ثانوية، ولم تستنفذ مواردها كحلف دفاعي مشترك، ولكن لابد لها أن تتكيف مع التهديدات والنزاعات الجديدة في العالم. وفي سبيل تأكيد الدور القوي

للجمهورية الفيدرالية على الصعيد الدولي، يقول شرودر: "إنه من أجل إرساء السلام والأمن لن تتنازل ألمانيا عن تواجدها بجوار الجماعة الدولية، وعلى الأخص داخل أوروبا التي سيكون أهم أدوارها منع انعكاس آثار الحرب على استقرار الاقتصاد الدولي؛ وهو ما سيتحقق من خلال الاستراتيجية المحددة في أجندة 2010، والتي ستهدف إلى زيادة فرص العمل، وتشجيع الاستثمارات في مجال التربية والبحث[62].

إن اهتمام ألمانيا بهذه القضايا – تحديدًا– خلال مرحلة الحرب في العراق؛ يلقي بعض الضوء على تطور الدور الألماني في السياسة الخارجية خلال السنوات الأخيرة؛ حيث اتسعت مسئولياتها بشكل واضح؛ فلم يعد يقتصر دورها على إرسال قوات لحفظ السلام –مثلما حدث في البلقان وأفغانستان– ولكنها في طريقها لأن تكون هي ذاتها "قوة سلام". لقد أصبح أهم أهداف وأولويات السياسة الخارجية الألمانية الآن –بعد انهيار حائط برلين واتحاد ألمانيا الشرقية والغربية عام 1990– هو تعميق الاندماج الأوروبي، كما أصبحت ألمانيا –على حد تعبير بعض المحللين السياسيين– محاميًا لدول أوروبا الوسطى والشرقية؛ التي تتمنى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وذلك في سبيل توسيعه وتقويته على كافة المستويات[63].

٣– مرحلة ما بعد الحرب:

لم تختلف القضايا التي طرحها الخطاب الألماني الرسمي في مرحلة ما بعد الحرب عنها أثناء الحرب؛ إلا في كونها اتسعت –بعد الانتصار الأمريكي على نظام صدام حسين– لتشمل القضية الأوروبية وقضايا أخرى مرتبطة بها وببعضها البعض، تخص العراق والشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي بشكل عام.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الخطاب الألماني في هذه المرحلة تمحور بالأساس حول رؤية ألمانيا لمستقبل أدوار المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى رؤيتها لدورها هي ذاتها داخل هذه المؤسسات وخارجها. هذا، ويمكن عرض قضايا ما بعد الحرب تنازليًا من حيث اهتمام الخطاب الألماني بها على النحو التالي:

– مستقبل أوروبا بين الوحدة والتوسيع

طرح وزير الخارجية فيشر تساؤلاً هامًا في بداية هذه المرحلة؛ وذلك من خلال مقابلة له مع جريدة "Die Zeit" الأسبوعية يوم 8 مايو 2003؛ وهو: "**ما الدور الذي يجب على الأوروبيين القيام به في مواجهة الدور التسلطي للولايات المتحدة؟ هل يستطيعون تقرير مصيرهم أم أنهم ملزمون بتأييد ما يقرره الآخرون؟**" أكد فيشر –في هذا الصدد–

على أن أوروبا تختلف عن الولايات المتحدة من حيث التعامل مع الأزمات التي تمر بها المنطقة العربية/الإسلامية؛ وذلك لتمتعها بمميزات لا يتمتع بها غيرها، ومعاناتها أيضًا من نواقص لا يعاني منها غيرها، على مستوى مؤسساتها ومستوى القدرات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك؛ ليس للأوروبيين أنفسهم استراتيجية مشتركة للتعاون مع الولايات المتحدة؛ ومن ثم يحتاج الغرب إلى نظام عالمي جديد يحقق السلام والعدالة، ويقدم منظورًا يشترك فيه أكبر عدد ممكن من المجتمعات والدول والمواطنين؛ ففي القرن الواحد والعشرين لا يتعلق الأمر بمعاداة الآخر، وإنما يتعلق بفتح المجال أمام المشاركة من خلال نفس المؤسسات والقواعد والقيم وفرص النجاح. وهو ما لا يمكن أن يحققه الأوروبيون إلا من خلال الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر إحدى الأولويات الثلاث للسياسة الخارجية الألمانية، إلى جانب مكافحة الإرهاب، ومعرفة كيف يمكن تنظيم عالم الغد.

فمن وجهة نظر أوروبا لا يستطيع العالم –الذي يحوي ستة مليارات نسمة و(200) دولة ذات سيادة– أن يتحرك إلا في إطار تعددية فعَّالة. وعن الوحدة الأوروبية؛ أكد فيشر أنه في ظل الأزمات الحالية والجدل المثار على الصعيد الاقتصادي، لا يمكن للدول الأوروبية الكبرى (مثل: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبولندا وأسبانيا) أن تضمن الرخاء والأمن والتربية والأمن القومي والتنمية الدائمة؛ إلا إذا كانت منضمة بالفعل لأوروبا، وتعمل في ظل الوحدة الأوروبية[64]، التي سيتولد عنها فيما بعد مستقبل مميز[65]؛ على حد تعبير المستشار الألماني شرودر.

أما عن توسيع أوروبا؛ فقد أشار فيشر[66] إلى أنه الخطوة القادمة. وقال: "لقد تحسن وضعنا جذريًا بعد توحيد ألمانيا، وليس فقط فيما يخص الاستقرار والسلام والأمن". ثم أضاف: "يمثل هذا التوسيع فرصة اقتصادية وسياسية كبيرة، كما أنه واجبنا المفروض علينا أداؤه بعد نهاية الحرب الباردة وبعد خبرة الانقسام الأوروبي..، فالاتحاد الأوروبي هو رد أوروبا على المواجهات القومية التي مزقت أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين.. كما أنه يضع نهاية للانقسام السياسي، ويلغي الحدود بين الدول.. لقد كان الهدف منذ الخمسينيات هو الجمع بين الدول الأوروبية قدر الإمكان، مع الحفاظ على هويتها وسيادتها ولغتها وتاريخها وخصوصيتها؛ حيث لا يطمح الأوروبيون إلى تحويل أوروبا إلى دولة قارية متجانسة؛ فذلك لا يعتبر مخالفًا لتاريخ الدول الأوروبية فقط، ولكنه مخالف لتاريخ شعوبها أيضًا التي تعتبر الأقدم؛ إذ إن

الألمان والفرنسيين والبولنديين موجودون قبل نشأة الدولة القومية التي لا تعدو إلا أن تكون **ظاهرة زائلة** في التاريخ"[67].

وفي سبيل تحقيق هدف التوسيع؛ أعلن شرودر عن موافقته على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ وذلك عقب لقاءه برئيس الوزراء التركي أردوغان يوم 2 سبتمبر 2003 في برلين، كما أكد أن انضمامها هو في مصلحة ألمانيا القومية؛ ومن ثم شبَّه الموقف الرافض -من قِبَل الاتحاد المسيحي/الديموقراطي- بـ"الهجوم السهل" Leicht polemique؛ وذلك ردًا على من يقول إن ذلك ضد مصالح ألمانيا الانتخابية، وشؤم على العلاقات الألمانية/ التركية. إن مسعى ألمانيا في سبيل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي -من وجهة نظره- سوف يُدوَّن في استمرارية السياسة الألمانية والأوروبية؛ وذلك لأن حكومة أردوغان تبذل الكثير من الجهود في مختلف المجالات، وخاصة احترام حقوق الإنسان والديموقراطية المؤسسة على دولة القانون؛ التي هي معايير الانضمام الأساسية إلى أوروبا؛ ومن ثم فإن قرار عضوية تركيا سوف يُتخذ آخر عام 2004.

ومن توحيد أوروبا وتوسيع اتحادها انتقل الخطاب الألماني للحديث بعد ذلك عن **مشروع الدستور الأوروبي** الذي ينبع من التوسيع. هذا، ويتمتع الدستور الأوروبي المستقبلي -الذي وُضعت نواته خلال انعقاد المجلس الأوروبي يومي 19 و20 يونيو 2003- بأهمية حيوية بالنسبة لمستقبل الاتحاد؛ طالما أنه يتناول إصلاح المؤسسات الأوروبية بهدف ضمان استمرار عمل الاتحاد الموسَّع في ظل تقييم **(25)** دولة لمصالحها من خلال المباحثات. يشمل هذا الدستور العناصر الثلاثة الآتية: **أولاً**- رئيس الاتحاد المنتخب بمدة سنتين ونصف، **ثانيًا**- وزير أوروبي للشئون الخارجية، و**أخيرًا**- خمسة عشر نائبًا لهم حق الانتخاب. تجدر الإشارة إلى أنه سوف يُصدّق على الدستور الأوروبي في 2006[68].

وأكدت الحكومة الألمانية أن تركيزها على الاتحاد الأوروبي لا ينفي عمل الأمم المتحدة، أو لا يعني أن دورها قد انتهى؛ وإنما ما زال المستقبل أمام هذه المنظمة المدعوة لتكون بمثابة شاهد على قرارات النظام التعددي الفعَّال[69].

- الدور المستقبلي للأمم المتحدة وإعادة إعمار العراق:

أعلن منسق التعاون الألماني- الأمريكي في وزارة الخارجية الألمانية Karstern D. Voigt (يوم 5 مايو 2003) في مقابلة له مع "Info Radio" أن ألمانيا تتمنى أن تكون شريكًا طيبًا للولايات المتحدة في العراق، كما هو الحال في أفغانستان والبلقان. كما أكد أن

تشريع الاحتلال لن يحل أزمة العراق؛ لذا لابد من وجود تشريع آخر يضمن استقراره؛ ولن يتثنى ذلك إلا من خلال الأمم المتحدة. وهذا لا ينفي أن ألمانيا سيكون لها –هي الأخرى– دور على الصعيد العسكري بشكل أو بآخر؛ حيث إنه من مصلحتها استقرار العراق وإرساء الديموقراطية على أرضه. وهو ما سينعكس على الواقع الفعلي من خلال مشاركة ألمانيا في تقديم المساعدات الإنسانية وتحسين الوضع في العراق.

أما عن طبيعة دور الأمم المتحدة؛ فيقول Voigt: "تأخذ السياسة الأوروبية الخاصة بالأمن موقعها حينما ترفض الأمم المتحدة أن تتدخل، وهو ما يعني –مجازًا– حينما ترفض الولايات المتحدة أن تتدخل مثلما الحال في مقدونيا والبوسنة..". وأضاف: "أن سعي دولة كالولايات المتحدة لتحقيق أمنها في مناطق خارج أوروبا يمثل مشكلة بالنسبة للأوروبيين، وبالتالي فإن الأمم المتحدة سوف تكون مخولة للقيام بأدوار مستقلة خاصة بتحقيق الاستقرار داخل أوروبا وعلى حدودها".

اختتم Voigt الحوار بالإشارة إلى أن الأمم المتحدة ستظل همزة الوصل في العلاقات الممتدة عبر الأطلسي فيما يخص سياسة الأمن، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذه العلاقات هي شرط الاستقرار العالمي من وجهة نظر أمنية واقتصادية ومالية؛ ولذلك لابد من الحفاظ على هذا الرابط (الأمم المتحدة). وبالنسبة للأوروبيين تعتبر الأمم المتحدة إطارًا للعلاقات متعددة الجوانب مع الولايات المتحدة، التي بإمكانها التعامل مع أي دولة بشكل منعزل عن أي إطار. ولكن بالنسبة للأوروبيين لابد من وجود رابط مشترك؛ وهو في هذه الحالة الأمم المتحدة؛ التي أشار وزير الخارجية الألماني إلى أن توسيعها إلى دول البلطيق وجنوب شرق أوروبا سوف يضمن الأمن والاستقرار الدائمين للقارة الأوروبية، كما أنه سيتم بشكل متوازٍ مع توسيع الاتحاد الأوروبي شرقًا؛ كي يتم التعاون بينهما حيال مختلف القضايا على جميع الأصعدة[70]، وخاصة في ظل الأزمة العراقية الحالية؛ حيث أكد فيشر على الدور الحاسم الذي تلعبه الأمم المتحدة في سبيل تحقيق أهدافها الخاصة باستقرار الوضع السياسي في العراق، وتحسين ظروف شعبه المعيشية؛ لذا فقد أثنى على قرارها رقم 1483 الذي يمكّن –بدوره– ممثلَ السكرتير العام للأمم المتحدة من الاستقلال على صعيد تنفيذ المهمة الخاصة بإرساء حكومة عراقية تمثيلية معترف بها من قِبَل الجماعة الدولية. وعلى الصعيد الاقتصادي، يمكن من خلال هذا القرار إنشاء مجلس استشاري ومجلس مراقبة يحققان أعلى مستوى من الشفافية والمعلومات.

أضاف فيشر أنه سوف يتم إعلام مجلس الأمن –عن طريق حلفائه وعن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة– بتنفيذ هذا القرار، واختباره لمدة عام؛ وذلك لمعرفة ما إذا كان مناسبًا أم لا[71]. ويأتي هذا التأييد للقرار 1483 موازيًا لإبداء ألمانيا تحفظاتها على المقترحات الأمريكية الهادفة لزيادة التواجد الدولي في العراق؛ حيث أكد شرودر خلال لقاءه مع الرئيس الفرنسي شيراك (يوم 4 سبتمبر 2003) أنه يرى والرئيس الفرنسي أن هذه المقترحات غير فاعلة وغير كافية، كما أنها لا تزال بعيدة عن "الأهداف الأساسية" لاستعادة الحكم الذاتي هناك. كما صرح شرودر أن حكومته لم تطلع على تفاصيل الخطة الأمريكية في هذا الشأن؛ إلا أن الخطة: "لا تقدم المطلوب لكي تمارس الأمم المتحدة دورها في إعادة التعمير"[72].

هذا، ويمكن تلخيص الرؤية الألمانية لعراق ما بعد الحرب فيما يلي: ترغب ألمانيا في تحقيق الاستقرار والأمن والديموقراطية في العراق من خلال الأمم المتحدة بالأساس. وقد أعلن بيلا أندا Béla Anda المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفيدرالية أن ألمانيا خصصت (75) مليون يورو للمساعدات الإنسانية في العراق. وفي الوقت نفسه صرح وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر أن ألمانيا مستعدة لتقديم إغاثات إنسانية ومساعدات لإعادة إعمار العراق. ولكن قبل ذلك لابد أن يتحقق مطلبها الخاص باستثمار جهود الأمم المتحدة قدر الإمكان في سبيل تحقيق هذه الأهداف؛ لذلك أشار فيشر إلى ضرورة توافر أكبر قدر من الشفافية والمراقبة في الأمم المتحدة في عملية تهدئة العراق بعد الحرب. وأضاف أيضًا أن السيادة العراقية لابد أن تتحقق في أقرب وقت ممكن؛ ومن ثم لا يمكن إعطاء فترة راحة للسلطة إلى أن يحصل الشعب العراقي على كامل سيادته. لذا يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في مرحلة انتقالية.

وفي هذا الصدد أكد فيشر أن ألمانيا لن ترسل جنودها إلى العراق[73]، ولكن قد تساعد –على حد تعبير شرودر– في تكوين عسكريين وشرطيين عراقيين؛ وذلك في سياقي إعادة بناء العراق، ومحاولة الإسراع في تخويل السلطة للعراقيين[74]. في هذا الصدد أكد شرودر أن ألمانيا على أتم استعداد لتدريب العسكريين العراقيين في مدارس الجنود الألمان Bundeswehr، بالإضافة إلى تحملها كافة التكاليف؛ حيث سيكون من الصعب القيام بذلك في العراق. وينبع هذا العرض الألماني من المستشار شرودر نفسه؛ أي إنه خارج نطاق قرارات الأمم المتحدة[75].

إن ما يؤكد جدية المسعى الألماني فيما يخص مستقبل العراق هو تنظيم ألمانيا

"لمؤتمر مدريد للدول المانحة" المخصص لهذا الأمر؛ والذي افتتحه كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة يوم 24 أكتوبر 2003؛ حيث بلغت تكاليف المساعدات التي وفرتها ألمانيا للعراق –خلال هذا المؤتمر– حوالي (193,1) مليار يورو، خُصص منهم (50) مليون للمساعدات الإنسانية والإغاثات الضرورية من جانب ألمانيا، و(23) مليوناً للمساعدات الإنسانية من جانب الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مساهمة ألمانيا بنحو (44,6) مليون يورو من إجمالي (200) مليون عينها الاتحاد الأوروبي في سبيل إعادة إعمار العراق، كما أنها سوف تُودع (44) مليون يورو في البنك الدولي على شكل قروض لتنمية العراق.

هذا، وقد تعهدت ألمانيا بتقديم (31.5) مليون يورو في سبيل تموين العراق بالماء، والتهيئة الحرفية، وتهيئة الشرطيين وإنشاء المؤسسات. كما وأنها سوف تتدخل إلى جانب صندوق النقد الدولي FMI كي يساند بدوره العراق عند تحقق الشروط اللازمة. وأشارت وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية Wieczorek-Zeul أن المساعدات التي ستقدم للعراق لا يجب أن تقدم على سبيل أنها دولة فقيرة أو نامية؛ فعلى الرغم من هذه الظروف السيئة التي يمر بها العراق إلا أنه يدخل في عداد الدول الغنية التي ستسمح لها ثروتها النفطية من التقدم في المدى القريب من خلال أدواتها الخاصة[76].

إن ما سبق يطرح تساؤلات حول أسباب تقديم هذه المساعدات من قِبَل ألمانيا؛ فقد ترجع في بعض منها إلى محاولة ألمانيا خدمة مصالحها بالأساس، وتأمين نفسها –على طريقتها الخاصة– من الأخطار التي تواجهها خارج أوروبا والتي من شأنها تفعيل المواجهات في الداخل.

– الدور الألماني في "توسيع مفهوم الأمن" Verbreitern Sie die Sicherheitsahnung

يقول فيشر في حوار أجراه مع جريدة "Süddeutsche Zeitung" يوم 21 أغسطس 2003 حول موضوع العراق ومهمة الجنود الألمان في أفغانستان: "أضحت مكافحة **الإرهاب الإسلامي** أكبر تحدٍ يواجهنا على الصعيد الاستراتيجي منذ أحداث 11 سبتمبر. لا يعني هذا الأمر أن الدور المخول لنا القيام به ليس له إلا البعد العسكري، ولكنه أحد أبعاده"؛ وهو ما يفسر وجود جيوش ألمانية في أفغانستان يمكن بانسحابها العودة للإرهاب. ويؤكد فيشر: "ليس لدينا حل آخر سوى البقاء، وهذا هو الدرس المستفاد من أحداث 11 سبتمبر.. كما أننا لابد أن نقضي على التحدي الذي يواجهنا في جميع الدول الإسلامية المتأزمة In Krise من إندونيسيا حتى المغرب. هذه مسألة استراتيجية على صعيد الأمن

الأوروبي والغربي في القرن الواحد والعشرين يجب على ألمانيا أن تقدم إسهامها فيها". أضاف فيشر أنه لا يؤيد الرأي القائل: "إن التاريخ قد انتهى بانتهاء الحرب الباردة"؛ فالأمر على النقيض تمامًا –من وجهة نظره– حيث إن الحرب الباردة هي التي كانت تمثل مرحلة تجمُّد التاريخ، وبانتهائها انتهت هذه المرحلة. ويقول: "اليوم، نحن بصدد بناء ثلاثي الأبعاد؛ يضم الأول القوى الكبرى بأحلافها، ويضم الثاني القوى الإقليمية ونزاعاتها مثل النزاع القائم في الشرق الأدنى أو في كشمير، أما الثالث؛ فيضم الدول التي قربت على الانفجار الداخلي. ومن هذا الأخير اندلعت أحداث 11 سبتمبر ليس فقط ضد الاستقرار الإقليمي ولكن أيضًا ضد الاستقرار العالمي.. يصبح العالم الغربي مهددًا عند تفاعل العناصر الآتية مع بعضها البعض: البغض الديني، والمنافسات القومية، وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب.. لا تهدف استراتيجية من يهددنا إلى احتلال أراضينا عسكريًا، ولكنها تهدف إلى مهاجمة أسلوب حياتنا كمجتمعات مفتوحة.. لذلك ليس أمامنا سوى خيار البحث عن ردود جديدة قِبَل هذا النوع من التهديدات. وهو ما يفترض سياسة وقائية لا يجب أن تختلط مع السياسة الاستباقية Politik von voremptive.

أشار فيشر في آخر كلماته ذات الدلالات الهامة أن المهمة الرئيسة المخولون للقيام بها هي تهدئة بؤر الإرهاب ليس من خلال اقتصار حركة الغرب على البعد العسكري ولكن من خلال وضع هذه الحركة على قاعدة أكثر اتساعًا مع توجيهها لكل جوانب المجتمع. "كما أن علينا أن نساعد على إزالة العوائق أمام التحديث مما يمكن أن يؤدي إلى اقتلاع جذور الإرهاب" على حد تعبير شرودر؛ الذي لم يتورع هو الآخر عن قصر الإرهاب على ما أسماه "**الشمولية الإسلامية الجديدة**"، ومقابلتها بالعالم الغربي (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا)[77].

تمثل هذه القضية الأخيرة إجابة شافية على كثير من علامات الاستفهام التي أثارها الموقف الألماني خصوصًا والأوروبي عمومًا حيال الأزمة العراقية؛ فقد زال التناقض والغموض بفعل التوضيح السابق لمحركات التعامل الأوروبي مع قضايا العالم العربي والإسلامي، بالإضافة إلى توضيح الأهداف الأوروبية التي تطابقت مع نظيرتها الأمريكية، ولكن مع اختلاف الآليات.

الخاتمة:

يخلص هذا التقرير الذي يرصد الموقفين الفرنسي والألماني الرسميين من

الأزمة العراقية إلى مجموعة ملاحظات ونتائج، أهمها:

1- أصبحت القضية العراقية مفصلاً تاريخيًا حاسمًا في مجرى تطور العلاقات الأوروبية-الأمريكية؛ فانتقلت من مستوى زعامة أمريكية يتكيف الأوروبيون معها، إلى مستوى علاقة الأنداد أو تعدد الأقطاب، وسط دائرة أوسع تتميز بجميع المواصفات التقليدية لصراع دولي، وفي مرحلة انتقالية نحو نظام عالمي جديد لم تستقر بعد معالمه الرئيسة.

2- الحرص الفرنسي والألماني المبكر على توظيف القضية العراقية لصالح استقلالهما السياسي والأمني فقط. وهو ما يتناقض جذريًا مع مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية والألمانية التي تحوي "**همًّا مزدوجًا**" **Double Souci**[78]؛ الأول- حمايتهما لاستقلالهما، أما الثاني- التكافل الإقليمي والدولي تحت شعارات احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديموقراطية والتعاون بين القوميات. ولكن أثبتت الخطابات الرسمية الفرنسية والألمانية أن الهمّ واحد؛ وهو حماية الاستقلال والبحث عن المصلحة الخاصة بكل دولة.

3- لم تكن فرنسا وألمانيا تنتظران أن تمنع معارضتهما الولايات المتحدة الأمريكية من الإقدام على الحرب، ولكن يبدو أنهما كانتا تضعان في حسابهما أن معارضتهما العلنية ستسهم في أمرين: **أولهما**- عدم حصول الولايات المتحدة الأمريكية على قرار من مجلس الأمن الدولي يعطي للحرب صبغة شرعية، وقد يشجع بالتالي دولاً أخرى لا سيما الدول العربية، على المشاركة فيها، و**ثانيهما**- بقاء العبء المالي الأكبر على الولايات المتحدة الأمريكية، على النقيض مما كان في حرب الخليج الثانية.

4- لا تريد فرنسا وألمانيا أن يفقد "العالم الغربي" القدرة على التصرف في المنطقة العربية والإسلامية على وجه الخصوص؛ أي المنطقة التي لا تفترق فيها المصالح الأمريكية والأوروبية كثيرًا، فالرفض الأوروبي للسياسات الأمريكية، يتركز على رفض كونها أصبحت تخدم أغراض الهيمنة الأمريكية، خارج نطاق "الهيمنة الغربية المشتركة"؛ أي على النقيض مما كانت عليه أثناء الحرب الباردة.

5- إذا أسفرت الجهود الأوروبية الحالية عن تحرك أوروبي/ أمريكي مشترك في العراق والمنطقة -تحت علم الأمم المتحدة بصورة خاصة- فالمطلوب أن يكون ذلك "صيغة نموذجية" للعلاقات المستقبلية في نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يكون للاتحاد الأوروبي في

زعامته موقع إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وليس تحت هيمنتها.

6- انتقاد فرنسا وألمانيا للغياب شبه الكامل لسياسة عربية وإسلامية مشتركة وقوية تقوم على المصالح الذاتية وعلى مصالحة حقيقية بين الأنظمة والشعوب، وإيمانهما بأن عالم الغد هو عالم متعدد الأقطاب، قد يكون من شأنه دفع من يريدون التعاون مع أوروبا من أبناء العالم العربي والإسلامي إلى تغيير مسارهم قِبَل الاتجاه الصحيح، وإلا سوف تتحول المنطقة في المرحلة المقبلة إلى ساحة لتقسيم النفوذ على خريطة نظام عالمي جديد، دون أن يكون لها دور ولو محدود للاعتراض على الأقل، ناهيك عن المشاركة في صياغة المستقبل السياسي والأمني فيها[79].

الهوامش:

(1) د. عبد الحميد صالح حمدان، جمال حمدان صفحات من أوراقه الخاصة، دار الغد العربي، القاهرة 1996. من موقع:

http://www.al-eman.com/Islamlib/viewchp.asp?BID=294&CID=10#s3

(٢) نقلاً عن لقاء أجراه مراسل ثروة وحيد تاجا مع المفكر والدبلوماسي الفرنسي إيريك رولو في ٨ أبريل ٢٠٠٤. من موقع:

http://arabic.tharwaproject.com/AMain-Sec/AFiles/File_04_08_04/rouleau1.htm

(٣) يقول د. حامد ربيع: "إن الوطن العربي في السياسة الدولية له بعدان أساسيان: هو موضوع للتعامل وهو طرف في التعامل: فهو أولاً- موضوع للتعامل بمعنى أنه بسبب خصائصه فهو أحد أهداف القوى الدولية في سعيها للتحكم في خبراته وإمكانياته، ولكنه من جانب آخر هذا الوطن العربي يجب أن ننظر إليه على أنه أحد الأطراف المتعاملة في اللعبة الدولية. ورغم أن المنطقة لم تستطع حتى اليوم إلا في لحظات محددة أن تخلق من إرادتها أحد متغيرات القرار الدولي في المنطقة فإن هذا لا يمنع أن الإرادة الذاتية للمنطقة قادرة على أن تتحكم في أبعاد الصراع بين القوى العظمى". الدكتور حامد عبد الله ربيع، الوطن العربي وصراع القوى الكبرى، نص المحاضرات التي ألقيت على طلبة المعهد، معهد الدراسات والبحوث العربية، محاضرات الدورة العامة، ١٩٧٩، ص ص ١-٢.

(٤) فهمي هويدي، القرآن والسلطان، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

(٥) انظر على سبيل المثال:

- د. محمد السيد سليم، "وجهة نظر في الموقفين الفرنسي والألماني من القضية العراقية"، الحياة، ٢٠٠٣/٥/١٠.

- د. عمرو الشوبكي، "المتغير الأوروبي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق"، في: د. حسن نافعة ود. نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق- خريطة أزمة.. ومستقبل أمة، قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ص ١٠٢-١٠٤.

(6) Wandess," La position française sur l'Irak: Un calcul d'avenir", Billets et chroniques, 26/9/2003.

من موقع:

http://joueb.com/wandess/news/154.shtml

(7) حيث أعلن الرئيس الأمريكي انتهاء العمليات العسكرية، ولكنه أكد على أن مهمة إحلال الديموقراطية محل الديكتاتورية في العراق لم تنتهِ بعد وأنها سوف تستهلك وقتًا كبيرًا. من موقع:

http://www.lemonde.fr/web/article/0.1-0@2.3210،36.311066،0.html

(8) رشيد خشانة، الأمن قبل الحريات!، الحياة، ٢٠٠٣/٢٢/٩. من موقع دار الحياة:

www.daralhayat.com

(9) انظر تفاصيل ذلك في:

Josette Alia, Jean Daniel, "La grande leçon du 11 septembre", Nouvel Observateur Hebdo, N° 1974, 5/9/2002.

(10)
http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/dossier_actualite/france_allemagne/questions.shtml

(11) تم رصد تصريحات وخطابات شيراك الخاصة بالأزمة العراقية من موقع قصر الإليزيه:
http://www.elysee.fr/pres/iraq

(12) تم رصد تصريحات دو فيلبان من موقع وزارة الخارجية الفرنسية:
http://www.france.diplomatie.fr/actu

(13) انظر تفاصيل الموقف الفرنسي الرسمي من توقعات ضرب العراق بعد أفغانستان في:
– ياسمين زين العابدين، "ب) الموقف الفرنسي الرسمي"، في أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، العدد (5)، الجزء الأول، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2003)، ص ص 149– 150.

(14) د. محمد الغمقي، فرنسا والعراق.. عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي، ٢٠٠٢/٧/٢٩.
من موقع إسلام أون لاين:
www.islamonline.net

(15) سيدي أحمد بن أحمد سالم، فرنسا وروسيا وألمانيا.. إلى متى سيستمر التحالف؟– مؤتمر باريس الثلاثي والحرب على العراق، ٢٠٠٣/٤/٦.
من موقع:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/4/4-6-11.htm#3

(16) نقلاً عن مؤتمر صحفي للرئيس الفرنسي عقب القمة العالمية الخاصة بالتنمية الدائمة في جوهانسبرج يوم ٢٠٠٣/٣/٩.

(17) نقلاً عن لقاء صحفي مع الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني شرودر في هانوفر يوم 2002/9/7.

(18) نقلاً عن مؤتمر صحفي للرئيس الفرنسي شيراك في كوبنهاجن يوم 2002/9/24 بمناسبة انعقاد القمة الأورو– آسيوية ASEM.

(19) نقلاً عن لقاء صحفي يضم الرئيس شيراك والرئيس مبارك في الإسكندرية يوم 2002/10/16.

(20) نقلاً عن لقاء مع الرئيس الفرنسي لجريدة الشرق اليوم L'Orient Le Jour يوم 2002/10/16.

(21) نقلاً عن موقع الخارجية الفرنسية، ملف العراق، 2002/10/16.

(22) "فرنسا والحرب على العراق.. الإقدام والإحجام"، حقائق مصرية، 6 فبراير 2003. من موقع:
http://www.egypt-facts.org

(23) نقلاً عن حديث أجراه شيراك مع الجريدة الأمريكية Time Magazine يوم 16 فبراير 2003.

(24) نقلاً عن مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء رافاران حول العراق يوم 17 فبراير 2003. من موقع:
http://www.diplomatie.gouv.fr/actu

(25) "واشنطن تقيم سياسة فرنسا وأسبانيا"، وحدة الاستماع والمتابعة، إسلام أون لاين.نت، 5 أبريل2004. من موقع:
http://www.islamonline.net/arabic/news/2004-04/05/article16.shtml
وانظر أيضًا: "باول يتوعد فرنسا بسبب معارضتها السابقة للحرب"، الإسلام اليوم، 23 أبريل 2003.
من موقع:
http://www.islamtoday.net/albasheer/show_news_content.cfm?id=12109

(26) نقلاً عن حوار أجراه الرئيس الفرنسي شيراك مع القناتين التلفزيونيتين الأولى "ت.ف.1" والثانية "فرانس 2" مباشرة من قصر الإليزيه يوم 10 مارس 2003.

(27) انظر د. حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الإقليمية حول حوض البحر المتوسط، شئون عربية، العدد 4، يونيو 1981. على الرغم من أن د. حامد ربيع يتحدث في مقاله هذا عن الحوار العربي/ الأوروبي – كما هو واضح في عنوان المقال– بينما يتحدث شيراك عن حوار الثقافات؛ إلا أن هناك تشابهًا بين عوامل فشل الحوار في الحالتين، وكذلك بين نتائج نجاحهما؛ حيث يعتبر الحوار العربي/ الأوروبي أحد أهم أشكال حوار الثقافات، وذلك نظرًا لاعتراف كلا الطرفين بأهمية البعد المعنوي والقيمي في بناء الحضارة. كما أن نجاح الحوار العربي/ الأوروبي يعد حجر زاوية لحل مشكلات أوروبا السياسية، ومشكلات العالم العربي والإسلامي وهو ما تُعنى به الدراسة بالأساس.

(28) نقلاً عن حديث أجراه شيراك مع Time Magazine، مرجع سابق.

(29) "روسيا وفرنسا.. وفاق لم يكتمل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق"، حقائق مصرية، 5 مايو 2003. من موقع:
http://www.egypt-facts.org

(30) خالد شوكات، فرنسا والعدوان على العراق.. قول لا يصدقه العمل، من موقع:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/03/article23.shtml

(31) سيدي أحمد بن أحمد سالم، مرجع سابق.

(32) نقلاً عن مؤتمر صحفي للرئيس الفرنسي شيراك إثر انعقاد المجلس الأوروبي في بروكسل يوم 21 مارس 2003.

(33) المرجع السابق.

(34) المرجع السابق.

(35) نقلاً عن تصريح للرئيس شيراك عقب مقابلته مع كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة في أثينا يوم 17 أبريل 2003.

(36) نقلاً عن مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الفرنسي دو فيلبان، ووزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف، ووزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في باريس يوم 4 أبريل 2003.

(37) نقلاً عن مؤتمر صحفي للرئيس شيراك يوم 11 أبريل 2003 في سانت بيترسبورج.

(38) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم وزير الخارجية الأردني مروان المعشر ووزير الخارجية الفرنسي دو فيلبان في عمان يوم 23 أبريل 2003.

(39) خالد شوكات، مرجع سابق.

(40) "روسيا وفرنسا.. وفاق لم يكتمل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق"، مرجع سابق.

(41) نقلاً عن حديث لوزير الخارجية الفرنسي دو فيلبان لصحيفة "لوموند" في باريس يوم 13 مايو 2003.

(42) نقلاً عن مؤتمر صحفي عُقد في برلين يوم 20 سبتمبر 2003 وضم الرئيس الفرنسي شيراك والمستشار الألماني شرودر ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

(43) دومينيك دو فيلبان، "العراق: دروب إعادة الإعمار"، لوموند، باريس، 13 سبتمبر 2003، من موقع وزارة الخارجية الفرنسية.

(44) نقلاً عن تصريح للرئيس الفرنسي يوم 22 سبتمبر 2003.

(45) نقلاً عن تصريحات الممثل الدائم لفرنسا في الأمم المتحدة في نيويورك. من موقع وزارة الخارجية الفرنسية.

(46) نقلاً عن تصريح للرئيس الفرنسي يوم 22 سبتمبر 2003، مرجع سابق.

(47) "روسيا وفرنسا.. وفاق لم يكتمل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق"، مرجع سابق.

(48) تم رصد تصريحات وخطابات المستشار الألماني جيرهارد شرودر من موقع:
http://www.bundesregierung.de/fr/

(49) تم رصد تصريحات وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر من موقع وزارة الخارجية الألمانية:
http://www.auswaertiges-amt.de/www/fr/index_html

(50) نقلاً عن تصريح للمستشار الألماني شرودر يوم 13 سبتمبر 2002.

(51) نقلاً عن تصريح للمستشار الألماني شرودر يوم 29 أكتوبر 2002.

(52) نقلاً عن تصريح للمستشار الألماني شرودر يوم 21 يناير 2003.

(53) سيدي أحمد بن أحمد سالم، مرجع سابق.

(54) من موقع:
http://dw-world.de/english/0,3367,1430A7126611A,00.html

(55) من موقع:
http://www.ebaa.net/khaber/2002/10/13/khaber10.htm

(56) 27 Novembre 2002, "Chronologie: Une ligne Claire dès le début: désarmement pacifique de l'Irak", Chronologie de la politique du gouvernement fédéral dans le conflit irakien.

(57) نقلاً عن خطاب وزير الخارجية الألماني فيشر أمام البرلمان الألماني في إطار الجدل حول الوضع الدولي الراهن وذلك يوم 13 فبراير 2003.

(58) منير شفيق، الصراع الأمريكي مع فرنسا وألمانيا.. النموذج، 18 فبراير 2003. من موقع:
http://www.aljazeera.net/point-views/2003/2/2-18-1.htm

(59) نقلاً عن خطاب شرودر يوم 31 مارس 2003. تحت عنوان:
"Assistance humanitaire à la population iraquienne".

(60) نقلاً عن خطاب شرودر أمام البرلمان الألماني يوم 3 أبريل 2003 حول الوضع الدولي والسياسة الخارجية والأمن الأوروبي.

(61) نقلاً عن حوار مع وزير الخارجية الألماني فيشر لجريدة "Handelsblatt" يوم 3 أبريل 2003.

(62) نقلاً عن خطاب شرودر يوم 3 أبريل 2003، مرجع سابق.

(63) Reinhard Hesse, La politique étrangère du gouvernement Schröder.

من موقع:
http://www.magazin-deutschland.de/content/archiv/archiv-frz/02-04/art4.html

(64) نقلاً عن خطاب وزير الخارجية الألماني فيشر أمام البرلمان الألماني يوم 10 سبتمبر 2003 حول عملية توحيد أوروبا ومكافحة الإرهاب والعلاقات الممتدة عبر الأطلسي.

(65) نقلاً عن خطاب شرودر يوم 8 سبتمبر 2003. تخت عنوان:
"Le chancelier à Prague: Il y va d'une perspective européenne".

(66) نقلاً عن خطاب وزير الخارجية الألماني يـــوم 10 سبتمبر 2003، مرجع سابق.

(67) نقلاً عن خطاب وزير الخارجية فيشر يوم 3 يوليـــو 2003 أمام البرلمان الألماني في برلين. من موقع:
http://www.amb-allemagne.fr/informationszentrum/starter.htm

(68) نقلاً عن خطاب شرودر يوم 20 يونيو 2003. تحت عنوان:
"Sommet de Thessalonique: L'Europe se dote d'une constitution".

(69) نقلاً عن خطاب وزير الخارجية الألماني فيشر يـــوم 10 سبتمبر 2003.

(70) نقلاً عن خطاب وزير الخارجية فيشر أمام البرلمان الألماني يوم 5 يونيو 2003 في إطار الجدل حول توســـيع الأمم المتحدة.

(71) نقلاً عن موقع وزارة الخارجية الألمانية يوم 22 مايو 2003. تحت عنوان:
"Le ministre fédéral Joschka Fischer se félicite de la résolution des Nations Unies sur l'Irak".

(72) من موقع:
http://arabic.cnn.com/2003/world/9/4/France.Germany/index.html

(73) نقلاً عن موقع الحكومة الفيدرالية يوم 10 ســـبتمبر 2003. تحت عنوان:
"Principales tâches en Irak: La stabilité et la sécurité".

(74) نقلاً عن حطاب شرودر أمام البرلمان الألماني يـــوم 10 سبتمبر 2003.

(75) نقلاً عن حديث أجراه المستشار الألمـــاني شـــرودر لجريدة "Handelsblatt" يوم 18 سبتمبر 2003.

(76) من موقع:
http://www.bundesregierung.de/fr/Actualit-s-par-sujet/International/Actualit-s-,11013.546364/artikel/Aide-allemande-pour-l-Iraq-ouv.htm

(77) نقلاً عن خطاب شرودر أمام البرلمان الألماني يـــوم 10 سبتمبر 2003، مرجع سابق.

(78) نقلاً عن موقع:
http://www.info-France–usa.org/fr/aaz/intstage.asp

وموقع:
http://www.auswaertiges-amt.de/www/fr/aussenpolitik/menschenrechte/mr_inhalte_ziele/ziele_html

(79) نبيل شبيب، قضية العراق.. بوابة استقلال أوروبا، 5 مايو 2004.

من موقع:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2004/5/5-5-1.htm